الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المرجع: ...../2021

مذكرة بعنوان:

أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)
تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي"

إعــداد الطلبة:
- بلطرش وفاء
- بن رجم ايناس

تحت إشراف:
- حدة طويل

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	طباخي سناء
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	حدة طويل
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	خندق سميرة

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد معلم البشرية وهادي الإنسانية عليه أفضل الصلاة والسلام والى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ونحن نضع اللمسات الأخيرة في بحثنا هذا نشكر المولى عز وجل شكرا يليق بجلالته وعظيم سلطانه، وأسأل الله سبحانه أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم

نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتنا الفاضلة "حدة طويل" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها المستمرة وكانت عونا لنا منذ بداية البحث وحتى نهايته.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدو لنا طريق المعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل كما لا يفوتنا أن نشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وعلى ما سيقدمونه من توجيهات.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة ان أصبنا من الله وان أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان الرجيم ولله الحمد والشكر أولا وأخيرا.

اهداء

انه لا يسعني في هذه اللحظات التي لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل الى من تجرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، الة من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير أبي العزيز حفظه الله وأطال عمره ويبقى تاجا فوق رأسي.

إلى من أغدقت علي بعطائها وتعبت من أجل سعادتي وسهرت لراحتي وتألمت لألآمي وكانت خير ناصح لي قرة عيني وكان لها الفضل في نجاحي أمي الغالية ملكة قلبي.

إلى من بهم يشد ساعدي وتعلو هامتي وكانوا سندا لي "اخوتي" والى جدي وجدتي رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته والى خطيبي الغالي حفظه الله، والى كل من رافقني في مشواري الدراسي حتى نهايته.

والى كل من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم وبلقائهم يزهر ربيع قلبي.

*وفاء *

اهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى "أمي الغالية" أطال الله في عمرها التي أتاحت لي فرصة التعلم وقدمت لي يد العون وعلمتني وشجعتني على طلب العلم والى "روح أبي الغالي" رحمة الله عليه والى كل أفراد عائلتي والى "خطيبي الغالي" والى زملائي وكل من جمعني بهم القدر والى كل طالب علم موحد لله متبع لسيرة نبيه صلى الله عليه وسلم.

ايناس

الملخص

للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية لدول العالم من خلال امتصاص جزء كبير من اليد العاملة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء وتوفير المواد الخام للقطاعات الأخرى لمزاولة نشاطاتها ومن بين هذه الدول الجزائر، التي اهتمت ببناء فلاحة عصرية من بداية استقلالها، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي في الفترة 2000-2020. إذ عملت الحكومة الجزائرية على دعم هذا القطاع بتخصيص أغلفة مالية ضخمة موزعة على جملة من البرامج التي تهدف إلى خدمة هذا الأخير، وقد أظهرت نتائج البحث أن القطاع الفلاحي لا زال يعاني من العجز بالرغم من الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر لدفع عجلة النمو الاقتصادي بصفة عامة والفلاحي بصفة خاصة ونقص العمالة ضمنه مقارنة مع باقي القطاعات، وعدم الاستغلال الأمثل للمواد الفلاحية وضعف تقنيات الإنتاج في القطاع الفلاحي، ومن أجل تحديد انعكاسات الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي حاولنا نمذجة المعطيات المتوفرة لدينا، من خلال استخدامنا للمنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الظواهر الاقتصادية والمنهج التاريخي لتتبع الظاهرة والوقائع التاريخية من خلال دراسة البرامج التنموية وتطور نمو القطاع الفلاحي في الفترة 2000-2019.

الكلمات المفتاحية:

القطاع الفلاحي، برامج الدعم الفلاحي، صناديق الدعم الفلاحي.

Summary

The agricultural sector has great importance in the economic development of the countries of the world by absorbing a large part of the work force achieving self-sufficiency for food and providing have materials for other sectors carry out their activities among these countries is Algeria that has been interested in modern agriculture since the beginning of its Independence, this study aimed to demonstrate the impact of government support on the agricultural sector in the period $2000-2020$, the Algerian government worked to support This sector by allocating huge financial packages distribute darning a number of programs aimed at serving the latter, the results of the research showed that the agricultural sector still suffers from a deficit despite the reforms that the Algerian government has done the economy in general and the agricultural sector in particular, and the shortage in comparison to other fields the lack of optimal exploitation of agricultural materials and the weakness of production technique in the agricultural sector, and in order to determine the implications of government support on the agricultural sector, we tried it integrate the data available to us throughout use of the descriptive and analytical approach to describe and analyze economic phenomena and the historical meth to track the phenomenon and historic affects through study the development programs and the evolution of the growth of the agricultural sector in the period $2000-2020$

Key words:

The agricultural sector, al-falahi programs, agricultural support funds.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	I.
قائمة الجداول	II.
قائمة الاشكال	III.
قائمة المختصرات	IV.
مقدمة	أ-ط
الفصل الأول: واقع الدعم الحكومي الفلاحي في الجزائر	1-49
تمهيد	02
المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر	03
المطلب الأول: ماهية القطاع الفلاحي	03
أولا: تعريف القطاع الفلاحي	03
ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي	04
ثالثا: مقومات القطاع الفلاحي	05
رابعا: عوامل تنمية القطاع الفلاحي	08
المطلب الثاني: نظرة شاملة للقطاع الفلاحي في الجزائر	08
اولا: التعريف بدولة الجزائر	08
ثانيا: التركيبة الديمغرافية للجزائر	11
ثالثا: مميزات القطاع الفلاحي في الجزائر	11
المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر	14
أولا: العوائق الطبيعية	14
ثانيا: العوائق البشرية	16
ثالثا: العوائق التاريخية والاجتماعية	16
رابعا: العوائق التقنية	16
خامسا: مشاكل أخرى	17
المطلب الرابع: تطوير ومعالجة القطاع الفلاحي الجزائري	17

المبحث الثاني: عموميات حول الدعم الحكومي الفلاحي	19
المطلب الأول: مفهوم الدعم الحكومي الفلاحي	19
أولا: مفهوم الدعم الحكومي	19
ثانيا: مفهوم الدعم الحكومي الفلاحي	20
ثالثا: أسباب اللجوء إلى الدعم الحكومي الفلاحي في الجزائر	20
المطلب الثاني: أشكال وأنواع الدعم الحكومي الفلاحي	21
أولا: أشكال الدعم الحكومي الفلاحي	21
ثانيا: أنواع الدعم الحكومي الفلاحي	22
المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية للدعم الحكومي الفلاحي	24
المبحث الثالث: برامج الدعم الحكومي الموجهة للقطاع الفلاحي الجزائري	27
المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962-1981)	27
أولا: التسيير الذاتي	27
ثانيا: الثورة الزراعية	28
المطلب الثاني: وضع القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1982-1990)	29
المطلب الثالث: الدعم الفلاحي ضمن برامج الإصلاح الموجه للقطاع الفلاحي (1990-1999)	31
المطلب الرابع: الدعم الفلاحي ضمن برامج الإصلاح الحديثة (2000-2019)	33
اولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	33
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	41
ثالثا:برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	42
رابعا:المخطط الخماسي 2015-2019	43
خامسا: ترقية النشاط الفلاحي على ضوء مخرجات ندوة الإنعاش الاقتصادي أوت 2020	45
سادسا: العوامل الواجب توفرها لنجاح برنامج الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي	47
خلاصة الفصل	49
الفصل الثاني: أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	50-84
تمهيد	51
المبحث الأول: أثر الدعم الحكومي على عوامل الإنتاج والإنتاج الفلاحي	52
المطلب الأول: تمثيل المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر	52
المطلب الثاني: تطور المساحات الفلاحية وسعة المياه المستخدمة للسقي في الجزائر	58
أولا: تطور المساحات الفلاحية	58

ثانيا: المساحات المروية	59
المطلب الثالث: تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي 2000-2018	60
المطلب الرابع: تطور الإنتاج الفلاحي الجزائري	63
أولا: الانتاج النباتي	63
ثانيا: الانتاج الحيواني	66
ثالثا: انتاج الصيد البحري	68
المبحث الثاني: أثر الدعم الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الجزائري	71
المطلب الأول: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر	71
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي	73
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية	76
أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في زيادة الصادرات	76
ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في تخفيض الواردات	78
المطلب الرابع: المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي	80
خلاصة الفصل	84
خاتمة	85
قائمة المراجع	89

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احصائيات الموارد المائية للقطاع الفلاحي	06
02	توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر	09
03	المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر	15
04	برنامج الإنعاش الاقتصادي-التصريحات المالية حسب النشاط	39
05	المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2005-2009	40
06	تمثيل المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي 2000-2019	51
07	المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2000-2009	55
08	تطور مخصصات دعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2016	56
09	تطور المساحات الفلاحية 2000-2017	58
10	تطور المساحات المروية خلال الفترة 2000-2015	60
11	تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2018	61
12	تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 2000-2018	65
13	تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2017	68
14	تطور الإنتاج السمكي خلال الفترة 2000-2017	71
15	تطور الأسعار المحلية للمواد الغذائية الاساسية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	73
16	مساهمة القطاع الفلاحي الناتج المحلي الإجمالي وتطور معدلات نموه خارج قطاع المحروقات 2000-2019	75
17	تطور صادرات القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2019	79
18	تطور واردات القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2019	80
19	معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الجزائر للفترة 2001-2014	88

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهمية القطاع الفلاحي	05
02	خريطة المجال الفلاحي الجزائري	10
03	أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	33
04	البرامج الفلاحية التنموية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية	34
05	أجهزة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	38
06	ركائز التجديد الفلاحي والريفي ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014	41
07	ركائز البرنامج الخماسي 2015-2019	42
08	النسب المئوية للمخصصات المالية ضمن برامج الدعم للقطاع الفلاحي	52
09	حجم العمالة في القطاع الفلاحي	63
10	نسبة مساهمة القطاع القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات من الفترة 2000-2019	77

قائمة الاختصارات

الاختصار	التسمية بالفرنسية	التسمية بالعربية
BADR	Banque de l'agriculture et de développement rule	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CNMA	Caisse national de mutualité agricole	الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي
FLDDPS	Fonds de lutte contre la déserfication et le développement de l'économic pastorale et steppique	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب
FMVTC	Fonds la mise en valeur du terres par le concession	صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
FNDIA	Fonds national de développement de l'investissement agricole	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
FNRDA	Fond national de régulation et de développement agricole	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
FNRPA	Fond national de régulation des produits agricole	الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي
FPZPP	Fonds de la promation zoo sanitaire et de la protection phytosanitaire	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية
PNDA	Plan national de développement agricole	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAR	Plan national de développement agricole et rural	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

مقدمة

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاديات الدول بشقيه النباتي والحيواني لكونه السبب الرئيسي في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وكذا احداث التوازن الاجتماعي ودفع عجلة التنمية للبلد. بالإضافة إلى اشباع الحاجات المتزايدة للأفراد ومختلف القطاعات الاقتصادية وامتصاص عدد كبير من القوة العاملة. وكونه يساهم في للدخل القومي والوطني بعد قطاع المحروقات. كما يساهم في إنعاش التجارة داخليا وخارجيا ويجلب العملة الصعبة؛ بفعل ما يتميز به من خصائص اندماجية وترابطية، أمامية وخلفيةمع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية الأخرى.

إلا أنه يواجه تحديات كثيرة منها تأثر المنتجات الفلاحية بعوامل خارجة عن إرادة الفلاح وقلة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المستحة الكلية للبلاد؛ما نتج عنه ضعف الإنتاجية، وتدليلا لهذه الصعوبات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة، ومواجهة الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الفلاحية، دفع الحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسات وبرامج تحفز القطاع من خلال تقديم الدعم اللازم والمتاح، لضمان سيرورة عمل القطاع الفلاحي بكفاءة وفعالية أكثر.

أولا: الإشكالية

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2000-2020؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

انطلاقا من السؤال الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟ وما هي البرامج التنموية التي تتبعها الدولة لترقية هذا القطاع؟

- ✓ ما هو واقع سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر؟
- ✓ ما هي انعكاسات الدعم الحكومي في إطار البرامج التنموية على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

لمعالجة التساؤلات السابقة قمنا بوضع جملة من الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: خضوع القطاع الفلاحي لعدة إصلاحات منذ الاستقلال ودخول الاقتصاد الجزائري اقتصاد السوق.

الفرضية الثانية: لسياسات الدعم الحكومي أثر في تحسين عوامل الإنتاج وتطوير الإنتاج للقطاع الفلاحي.

الفرضية الثالثة: عدم قدرة الجزائر بالنهوض بالقطاع الفلاحي رغم الدعم المالي المقدم له في إطار البرامج التنموية.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- ✓ الرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع.
- ✓ ترشيح هذا القطاع بديل لقطاع المحروقات باعتباره ثروة متجددة.
- ✓ معرفة نقاط القوة والضعف للقطاع الفلاحي وتسطير جملة من البرامج تعزز نقاط القوة وتعالج نقاط الضعف قصد تنميته.

خامسا: أهمية الدراسة

يعتبر موضوع بحثنا هذا ذو أهمية بالغة نذكرها فيما يلي:

- ✓ الإحاطة بأهم الصعوبات التي يواجهها القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ✓ وضع القطاع الفلاحي كأحد النماذج الاقتصادية الجديدة التي أعلنت الجزائر عنها بغية التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية المطلقة للمحروقات مرفوقا بدعم الدولة.
- ✓ مدى استجابة بيئة عمل هذا القطاع مع البرامج التنموية المنتهجة.

سادسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان:

- ✓ تحليل واقع سياسات الدعم الحكومي الفلاحي في الجزائر ومدى فعاليتها.
- ✓ التطرق إلى وضعية الأمن الغذائي من خلال تحليل الإنتاج الفلاحي ومدى كفاءته وفعاليته الإنتاجية والتشغيلية.
- ✓ معرفة العلاقة بين الإنتاج الفلاحي والدعم الحكومي ومشاكل دعم الفلاحة في الجزائر.

سابعا: حدود الدراسة

يمكن تقديم حدود الدراسة من الجوانب التالية:

الحدود المكانية: شملت الدراسة حالة القطاع الفلاحي في الجزائر.

الحدود الزمانية: تمت دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2020 لأجل إظهار سياسة الدعم الحكومي ومدى نجاعتها على القطاع الفلاحي بالجزائر.

الحدود الموضوعية: الكشف عن العلاقة بين مجموعة من المتغيرات في كل من الجانبين الدعم الحكومي والقطاع الفلاحي على التوالي في إطار الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي الجزائرخلال الفترة 2000-2020.

ثامنا: المنهج المتبع في الدراسة

من أجل الإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي؛كونه يركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية، حيث سنقوم بتشخيص واقع الدعم والإنتاج في القطاع الفلاحي ومعرفة مختلف تطوراته وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، من خلال عرض بعض الاحصائيات وتحليلها للإحاطة بالموضوع بالإضافة إلى استخدام المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة والوقائع التاريخية من خلال دراسة البرامج التنموية في الفترة 2000-2020م.

تاسعا: هيكل الدراسة

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والمحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان تم الاعتماد على خطة تنقسم إلى مقدمة وفصلين، الفصل الأول نظري والثاني تطبيقي وخاتمة، حيث قمنا بطرح الإشكالية والتصور العام للموضوع للمباحث في المقدمة، وتطرقنا في الفصل الأول إلى مراجعة أدبيات الدراسة، حيث يحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول القطاع الفلاحي في الجزائر ويضم أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: ماهية القطاع الفلاحي

المطلب الثاني: نظرة شاملة للقطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الرابع: تطوير ومعالجة القطاع الفلاحي الجزائري

أما المبحث الثاني فكان بعنوان: عموميات حول الدعم الحكومي الفلاحي حيث ضم ثلاث مطالب وهي:

المطلب الأول: مفهوم الدعم الحكومي الفلاحي

المطلب الثاني: أشكال وأنواع الدعم الحكومي الفلاحي

المطلب الثالث: الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي الفلاحي

وقد عنون المبحث الثالث ببرامج الدعم الحكومي الموجهة للقطاع الفلاحي الجزائري ويندرج تحته أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962-1981)

المطلب الثاني: وضع القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1982-1990)

المطلب الثالث: الدعم الفلاحي ضمن برنامج الإصلاح الموجه للقطاع الفلاحي (1990-1999)

المطلب الرابع: الدعم الفلاحي ضمن برامج الإصلاح الحديثة (2000-2019)

أما الفصل الثاني فهو تطبيق لما جاء في الجانب النظري ويضم دراسة حالة الجزائر حيث قمنا بإجراء دراسة تحليلية وصفية تاريخية لأثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) وفق مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى اثر الدعم الحكومي على عوامل الإنتاج والإنتاج الفلاحي الجزائري والذي يضم أربعة مطالب وتتمثل في:

المطلب الأول: تمثيل المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الثاني: تطور المساحات الفلاحية وسعة المياه المستخدمة للسقي في الجزائر

المطلب الثالث: تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي (2000-2018)

المطلب الرابع: تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر

وفي المبحث الثاني الذي تحت عنوان أثر الدعم الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الجزائري وتمت معالجته وفق أربعة مطالب معنونة كالأتي:

المطلب الأول: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الثالث: المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية

وفي الأخير قدمنا خاتمة تحتوي على حوصلة للدراسة مع تقديم أهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات للدراسات المستقبلية

عاشرا: صعوبات الدراسة

خلال بحثنا لإعداد هذه المذكرة واجهتنا بعض الصعوبات والعراقيل طول مدة الدراسة والمتمثلة في:

- ✓ تضارب وقلة الاحصائيات وتباينها من جهة إلى أخرى.

- ✓ عدم تمكننا من الحصول على الاحصائيات الخاصة بمبالغ دعم أسعار المواد الغذائية وذلك بدعوة أنها أرقام سرية وتمس بأمن الدولة.
- ✓ شح المراجع الخاصة بالأسعار المتعلقة بالفلاحة في الجزائر.
- ✓ ضيق الوقت بسبب أزمة كورونا.

إحدى عشر: الدراسات السابقة

من أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا عدة قد تتقاطع في أي منها مع الدراسات الحالية مما يلي:

1. دراسة لخميسي الواعر تحت عنوان: "**دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**"، دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016 أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية 2018-2018، حيث تناولت هذه الدراسة فعالية سياسة الدعم الحكومي بتمويل القطاع الفلاحي بولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016 بدأ من أثر الدعم على الاقتصاد الفلاحي ومعوقاته وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية خصصت مبالغ مالية ضخمة لدعم القطاع الفلاحي عبر سياسات الدعم المعلنة عنها خلال الفترة 2000-2016 غير أن هذه السياسات تفتقر إلى التنسيق بين كل من الدولة المتمثلة بأجهزتها حيث لم توفق في بلوغ الأهداف المخططة.

2. دراسة بلحجار نصيرة، شريفي خديجة بعنوان:"**تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة عبان رمضان 462" –البويرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية جامعة أكلي محند أولحاج البويرة،

2018-2019 حيث تناولت هذه الدراسة مدى مساهمة الدولة الجزائرية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى دور برامج التطور الفلاحي والتجديد الريفي في ظل السياسة الحالية يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف.

3. دراسة جمال جعفري، العجالة عادل تحت عنوان: "**مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي-دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)**"، المقال منشور في مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، حيث تناولت الدراسة برامج اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019 وتوصلت الدراسة إلى أن جل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من سياساتها الزراعية المتعاقبة خلال الفترة 2000-2019 بدءا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2004 والذي تزامن مع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2001 مرورا بسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008-2014 والمخطط الفلاحي 2015-2019 تؤكد على هدف أساسي هو التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة التحول الفلاحي إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل.

الفصل الأول:

واقع الدعم الحكومي الفلاحي في الجزائر

تمهيد

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية والمهمة للنمو الاقتصادي، كونه يعمل على تلبية حاجيات الأفراد الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي الذي يمثل تحدي يواجه معظم الدول وخاصة الدول النامية ومنها الجزائر، ضف إلى ذلك فالقطاع الفلاحي من بين القطاعات التي تستوعب نسب عالية من اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى. لدى تسعى كل الدول إلى الارتقاء بالقطاع الفلاحي، ومنها الجزائر فهي إحدى الدول التي اجتهدت منذ الاستقلال لتحسين هذا القطاع من خلال تسطير مجموعة من البرامج والسياسات الفلاحية والتي تعمل على تلبية احتياجات هذا القطاع، وتعد سياسة الدعم الحكومي الفلاحي أحد الوسائل التي اعتمدتها الجزائر لتعزيز نمو النشاط الفلاحي في الجزائر. ونهدف في هذا الفصل إلى دراسة واقع الدعم الحكومي الفلاحي في الجزائر من خلال المباحث التالية:

1. المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر
2. المبحث الثاني: عموميات حول الدعم الحكومي الفلاحي
3. المبحث الثالث: برامج الدعم الحكومي الموجهة للقطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات الحساسة من خلال الدور الذي يلعبه في شتى الميادين الاقتصاديةوالاجتماعية، ونظرا لأهميته الكبيرة ضمنها سعت الجزائر إلى الرقي به لمواكبة التغيرات الدولية ومعالجة مختلف العقبات التي تضعف فعاليته والتعرف على أهم مميزات القطاع الفلاحي الجزائري.

المطلب الأول: ماهية القطاع الفلاحي

تمثل الفلاحة قطاعا انتاجيا هاما في اقتصاديات الدول ودورا هاما في سيرورة التنمية الاقتصادية للدول.

أولا: تعريف القطاع الفلاحي

للقطاع الفلاحي العديد من التعاريف نذكر منها:

يعرف على أنه :"علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية للإنتاج النباتي والحيواني"[1].

علم: لأنها تعتمد على إجراءات وقواعد معينة.

فن: لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.

كما يعرف:"هو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والتي تهدف بشكل رئيسي إلى خدمة الأرض، وبشكل عام هي مجموعة الأعمال التي يتم من خلالها تسخير البيئة والطبيعة من قبل الإنسان لإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية والنباتية"[2].

ويعرف أيضا: "هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد انتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية"[3].

ومن التعاريف السابقة نخلص إلى أن القطاع الفلاحي هو: مجموعة من الأنشطة والمساعدات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والسياسية المتداخلة بينها، والتي ينبغي من ورائها تحقيق تلبية واستدامة مختلف حاجات الأفراد البيولوجية.

[1] جواد سعد العارف، "الاقتصاد الزراعي"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:81.

[2] Bourichouki, les politique de développement agricole, le cas de l'Algérie, "impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique" thèse de doctorat, science de gestion, oran, 2011, p :30

[3] جواد سعد العارف، "التخطيط والتنمية الزراعية"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 43.

ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي

تتجلى الأهمية الكبرى للقطاع الفلاحي فيما يلي[1]:

1. توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى:

يعمل القطاع الفلاحي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الفلاحي وذلك لسببين: إما لوجود بطالة موسمية تتسبب في خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون التأثير على إجمالي الناتج الفلاحي أو انتقال العمالة من القطاع الفلاحي إلى قطاعات اقتصادية أخرى أي تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج ما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الفلاحية.

2. توفير الموارد المالية:

يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا لدخل العديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الفلاحي بشكل مباشر كالفلاحين أو منتجي الأدوية والأسمدة الفلاحية، أو أولئك الذين يحققون دخل من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الفلاحية، ما يعني أن القطاع الفلاحي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد يعمل فيها هؤلاء، كما يساهم في الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول، وتوفير العملات الصعبة لها.

3. توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع

ساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها الأفراد كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها سواء من خلال التوسع الرأسي استخدام وسائل حديثة للإنتاج، أو التوسع الأفقي زيادة الرقعة الفلاحية، فكلاهما يساهم في الناتج الفلاحي، فتوفير الغذاء للأفراد له علاقة ترابطية مع متغيرات التنمية الاقتصادية[2].

4. توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:

يقوم القطاع الفلاحي بتوفير العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص ،مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل مثلا توفير القطن لصناعة الملابس والحبوب التي يمكن استخلاص الزيوت منها[3].

---

[1] علي جدوع الشرفات، "مبادئ الاقتصاد الزراعي"، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2012، صص:27-28.

[2] DjafriDjamal, Abdelliidriss, "the reality of the agricultural sector in Algeria, econometrice study during the period (1990-2014)", journal of economic growth and entrepreneurship vol 3, w01, 2019, p:28.

[3] عنبر إبراهيم شلاش، "التسويق الزراعي"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 281.

5. استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة:

يستغل القطاع الفلاحي بعض الموارد الاقتصادية لأجل الاستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج اللحوم والألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم وهو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان[1].

والشكل التالي يوضح باختصار أهمية القطاع الفلاحي:

الشكل رقم 01: أهمية القطاع الفلاحي

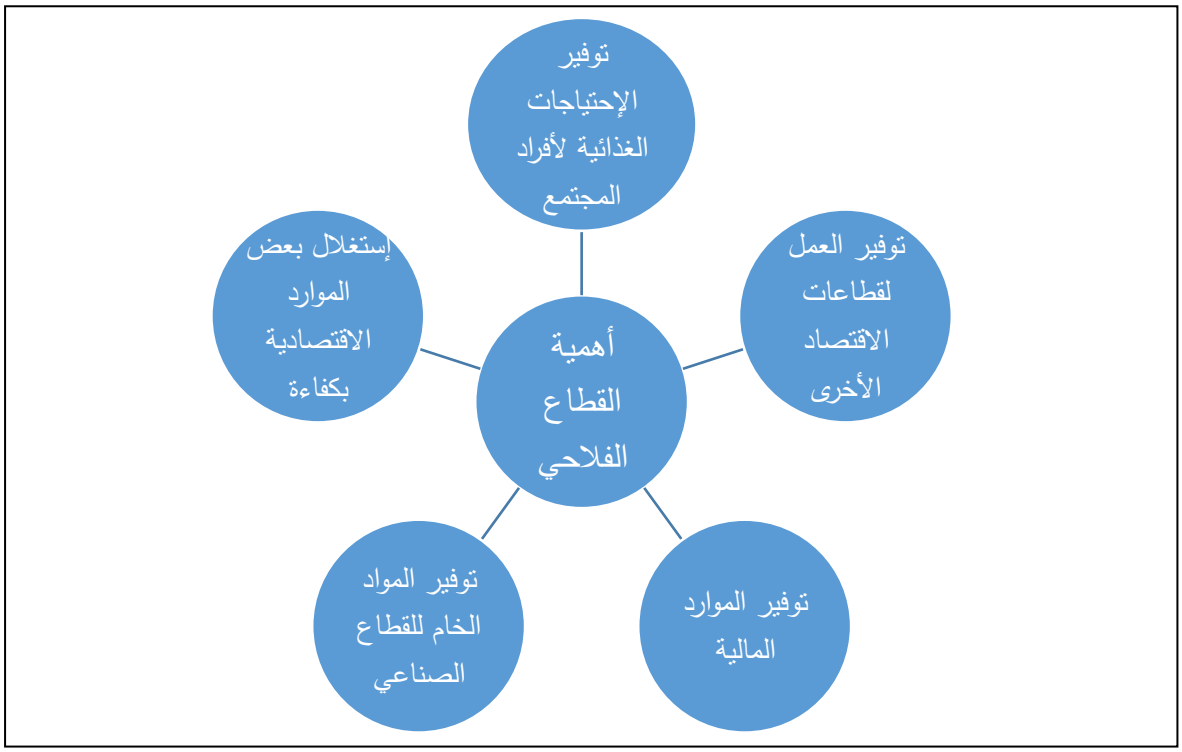

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: جدوع الشرفات، مرجع سابق الذكر، صص:27-29.

ثالثا: مقومات القطاع الفلاحي

يقوم القطاع الفلاحي على الكثير من المقومات التي تؤهله لتحريك مختلف الأنشطة المكونة له وتحقيق النمو والتطور.

[1] احمد أبو اليزيد الرسول، سامح محمد شهاب، "مبادئ الاقتصاد الزراعي"، بدون طبعة، الإسكندرية، 2018، ص: 10.

1. الموارد الطبيعية :

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة ،وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجياته ورغباته والمتمثلة في (الأرض، المياه، المعادن) وهذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية وتوفيرها يسمح بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجود[1]،وتتمثل هذه المقومات في:

أ. الأراضيالزراعية:

تشكل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.5% و17.8%من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب23817100كلم²، وبذلك تمتلك هذه الأخيرة أراضي صالحة للفلاحة تمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية[2].

ب. الموارد المائية:

يعتبر الماء من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الفلاحي وتطور هذا القطاع مرتبط بحجم المياه المعبئة له في الري الفلاحي،وتوسيع المساحة المسقية ويضم ثلاثة موارد هي الموارد المطرية، الموارد المائية السطحية، الموارد المائية الجوفية[3]. ويمكن تمثيل إحصاءاتها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: إحصائيات الموارد المائية للقطاع الفلاحي

الوحدة: ملم		الوحدة: %		الوحدة: مليار متر مكعب	
الموارد المطرية		الموارد السطحية		الموارد السطحية الجوفية	
تساقط الأمطار سنويا	نصيب الهكتار سنويا	مياه الوديان والأمطار المستغلة	المياه التي تصب في الوديان والشطوط	احتياط المياه الجوفية الصحراوية	المياه المستغلة
82	28	72	72	60000	ضعيف بسبب ارتفاع تكاليف تهيئة الأبار
197 مليار متر مكعب		5.13 مليار متر مكعب		33 مليار متر مكعب	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:كريمة قرابسي، المرجع نفسه، ص:1035.

[1] غردي محمد،"القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"،طروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3،2011-2012، ص:17.

[2] ربيع بوعريوة،"أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"،المداخلة الملتقى الوطني الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط،"يومي24-25ماي2017، جامعة أحمد بوقرة بومرداس،ص:02.

[3] كريمة قرابسي،"سياسةالتجديدالفلاحي والريفي انعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس"، مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد10،العدد01،2019،ص:1035.

2. الموارد البشرية :

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع وتعتمد الجزائر بالدرجة الأولى عليه في الإنتاج الفلاحي وذلك لأن العمليات الفلاحية تنجز يدويا، نظرا لقلة المعدات وارتفاع أسعارها، ويمكن القول بأن القطاع الفلاحي يملك قدرات بشرية هامة بإمكانها تحقيق النمو وتطور كبير،إذا ما توفرت لها الإمكانيات المادية والمالية والتوجيهات اللازمة[1]،فالإنسان هو منتج مستهلك في الوقت ذاته لأنه يقوم بجمع الموارد والانتفاع بها[1].

3. الموارد الرأسمالية:

تعرف أيضا بالموارد الاقتصادية ولها أهمية كبيرة في تطور القطاع الفلاحي عن طريق تبني واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تهدف إلى تطوير الإنتاج الفلاحي، كما ونوعا من خلال تقديم الخدمات الفلاحية المتمثلة في خدمات وقاية المزروعات، وخدمات الصحة الحيوانية في البحوث والإرشاد الفلاحي، والخدمات الخاصة بالأسعار والتسويق والائتمان الفلاحي، وتوفير المستلزمات الفلاحية المختلفة من بذور محسنة وأسمدة وإمكانيات ومعدات وغيرها[2].

4. الموارد النباتية والحيوانية:

يحتل المورد النباتي مكانة مهمة في الفلاحة ويعتبر المورد الحيواني ثاني عنصر في التنمية الفلاحية الجزائرية.

أ. الموارد النباتية:

تشكل المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي، وعليه فإن التنوع المناخي في الجزائر أدى إلى تنوع المحاصيل الفلاحية وأيضا يمكن تطويرها واستغلالها أحسن استغلال ولعل أهم المحاصيل النباتية في الجزائر هي الحبوب، الخضر، الكروم[3].

[1] بسمة زيبحة، "تقدير الطلب على العمل للقطاع الفلاحي 1990-2015"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017، ص:12.

[2] مهدي سهر غيلان، "دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 05، العدد 02، العراق حزيران، 2007، ص: 35 .

[3] .لخميسي الواعر، "البيع بالإيجار كألية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة BADR عين مليلة وDSA أم البواقي"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة ام البواقي، 2014-2015، ص: 09.

ب. بالموارد الحيوانية:

تعتبر هذه الأخيرة العنصر الثاني في تطوير القطاع الفلاحي وتنميته بعد الإنتاج النباتي، إذ تمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما توفره من الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر الموارد الأولية للعديد من الصناعات، وله أهمية اقتصادية باعتباره من مجالات الاستثمار الفلاحي لتميزه بالاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي ما جعل إقبالا كبيرا على تربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا باستثناء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية[1]، حيث أولت الدولة اهتماما بتربية المواشي، البقر، الإبل، الدواجن.

رابعا: عوامل تنمية القطاع الفلاحي

ولتحقيق تنمية فعالة لهذا القطاع نتطرق للعوامل الرئيسية التالية[2]:

تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيلين وتشجيع المستفيدين والمنتجين

1. ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدود وتجنب التأخير في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم كما كان سائدا.
2. تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية والمردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الاستثمارات،إلى جانب توسع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الاستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الفلاحية.
3. ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير التبادلات الجهوية.

المطلب الثاني: نظرة شاملة للقطاع الفلاحي في الجزائر

من خلال هذا المطلب نقوم بإلقاء نظرة عن دولة الجزائر وأهم مميزات قطاعها الفلاحي.

أولا: التعريف بدولة الجزائر

قصد التعرف على دولة الجزائر نتطرق إلى ما يلي:

1.الموقع الجغرافي للجزائر :

تتوسط الجزائر العالم وتحتل جزءا كبيرا من شمال قارة افريقيا وهي ثاني بلد افريقي مساحة بعد السودان، وتحتل المرتبة 10 عالميا، تشرف من الجهة الشمالية على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بطول يزيد عن 1200 كلم^2، تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط ويحدها من الشمال الشرقي تونس

[1] خديجة عياش، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص: 29.

[2] Polotical map of Algeria.www.nationsonline.org.retrived 5-6, dited. 2018.

ومن الشرق ليبيا ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية ومن الجنوب الغربي موريتانيا ومالي ومن الجنوب الشرقي النيجر[1]، ونظام الحكم في الجزائر جمهوري وتقسم إداريا إلى 58 ولاية و 1541 بلدية[2].

تتألف الجزائر من ثلاثة مناطق جغرافية وهي[3]:

- ✓ الصحراء الكبرى وتمثل الجزء الأكبر من المساحة.
- ✓ السهول الساحلية الخصبة الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وهي ضيقة في بعض المناطق بسبب امتداد جبال الأطلس.
- ✓ الهضاب العليا وهي عبارة عن سهول متموجة تمتد لأكثر من 600كلم.

كما تمتلك تضاريس متنوعة تتمثل في السهول، الجبال، الهضاب، الصحراء.

2. الأقاليم المناخية في الجزائر:

تمتلك ثلاثة أقاليم وهي[4]:

أ. مناخ البحر الأبيض المتوسط: يسود الشريط الساحلي ويتميز بشتاء دافئ وممطر وصيف حار وجاف.

ب. المناخ القاري: ويسمى الانتقالي أيضا يسود الهضاب العليا ويتميز بشتاء بارد وقليل المطر وصيف حار وجاف.

ت. المناخ الصحراوي: يسود الجنوب الجزائري، شديد الحرارة صيفا ونادر الأمطار شتاءا مناخه حار جاف إلى قاحل.

ويتأثر المناخ في الجزائر بالموقع الفلكي، اتساع مساحة الجزائر وإطلالها على البحر الأبيض المتوسط وامتداد التضاريس، ومنطقة الضغط المرتفع[5].

[1] أطلس الجزائر والعالم، "الجزائر والمغرب العربي".

[2] ar.m.wikipedia.org.Algerie04Mai2021 11:39.

[3] Alboran sea.encyclopedia of earth.eds.p.saundry&c.j.cleveland,national council of science and the Environmen 19jenveir2018.

[4] تيجاني بشير،"تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية".

[5] عبد القادر حليمي،"جغرافية الجزائر"، https://ar.m.wikipedia.org،15أفريل2021، 58:13.

3. المساحة والموارد الطبيعية للجزائر:

تقدر المساحة الإجمالية للجزائر ب 2381740 كيلو متر مربع (كلم²)

الجدول رقم 02: توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر

الأراضي الفلاحية	الوحدة: هكتار
الأراضي المستغلة	350 ألف
الأراضي غير المستغلة	750 ألف
الأراضي المستصلحة	8.824
الأراضي المسقية	1.43 مليون

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: إحصائيات وتصريحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية https://www.aps.dz، 1 أفريل 2021، 15:10.

والشكل الموالي يوضح المجال الفلاحي الجزائري

الشكل رقم 02: خريطة المجال الفلاحي الجزائري

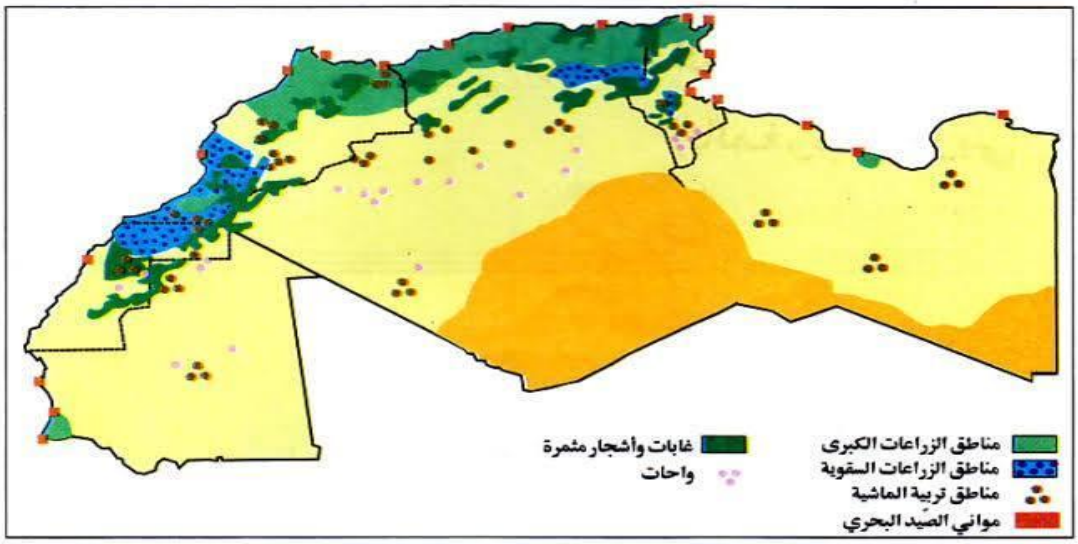

المصدر: الموسوعة المدرسية 2013/11/25، متاح على الموقع الالكتروني: https://encysco.blogspot.com,30 avril 2021, 10:33

تزخر الجزائر بموارد طبيعية عديدة ولعل أهمها البترول والغاز الطبيعي، الذهب والزئبق، الهيليوم[1].

[1] مراد الشوايكة، " أهم الثروات الطبيعية في الجزائر"، مقال متاح على الموقع الالكتروني : mawdoocom,4 mai 2021, 12:53.

4. أهمية الموقع الجغرافي للجزائر:

للجزائر موقع استراتيجي يسمح لها بأن تكون مركز انطلاق للعديد من المجالات الإستثمارية المختلفة وأهمها الفلاحة، حيث تعد من أهم البوابات الأساسية بين قارة إفريقيا وقارة أوروبا، ما جعلها تخلق الكثير من الفرص الإقتصادية والتجارية للدولة من جذب للاستثمارات الأجنبية والعملات الصعبة، بالإضافة إلى الوقوع في منطقة تتجاوز الإشعاع الشمسي في كل مساحتها ما يقارب 2000 ساعة في العام الواحد أعطت فرصة كبيرة لاستخدام الإشعاع الشمسي طاقة متجددة بديلة عن المحروقات[1].

ثانيا: التركيبة الديمغرافية للجزائر

تتشكل من مواليد الجنس الذكري ومواليد جنس الإناث وفئة الشباب الذي تتراوح أعمارهم من 15 الى 30 سنة وهم الفئة الغالبة في المجتمع، تليها فئة الكحول من 30 إلى 60 سنة تقريبا وأخيرا فئة الشيوخ من 65 فما فوق حيث تشكل الفئة العمرية أقل من 15 سنة 40% من السكان فيما تشكل الفئة العمرية أكبر من 65 سنة 4.1%.

وقد بلغ عدد سكان البلاد43.9 مليون نسمة مطلع 2020 مقابل 43.4 مليون نسمة مطلع 2019 وحسب ما نقلته وكالة الأنباء الرسمية عن ديوان الإحصاء فإن حسب هده الوتيرة من النمو الديمغرافي سيصل عدد سكان البلاد إلى 44.7 مليون نسمة مطلع يناير / كانون الثاني 2021 ووفق المصدر ذاته فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد سكان الجزائر 51.3 مليون نسمة عام 2030 و 57.6 مليون نسمة عام 2040، وتعد الجزائر أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان بعد مصر التي تجاوز عدد سكانها ال100 ألف نسمة[1].

ثالثا: مميزات القطاع الفلاحي في الجزائر

تتمتع الجزائر بالعديد من المميزات الفلاحية التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي من خلال ما يلي[2]:

1. العقار الفلاحي:

في إطار تنفيذ برنامج الحكومة الرامي إلى تحقيق نموذج تنموي جديد وواعد يجعل من القطاع الفلاحي القلب النابض لسياستنا الاقتصادية، ويكون بمثابة مسار يصنع مستقبل الأجيال المقبلة وجعله بديلا للمحروقات من أجل خلق ثروات لما بعد البترول ومضاعفة فرص الشغل وروح الإبتكار والمبادرة ، ساهمت

[1] الديوان الوطني للإحصاءات https://www.radioalgerie.dz 18 ماي 2021، 09:52.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2018متاح على الموقع الالكتروني: http://madrp.gov.dz/ar 6 ماي 2021، 14:30.

مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء وتطوير الاستثمار الفلاحي، وتشجيع حاملي المشاريع وذلك من خلال وضع العقار الفلاحي تحت تصرفهم لإنجاز مشاريع وذلك من خلال:

أ. تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان.

ب. التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي.

ج. تنفيذ الإجراءات الهيكلية لاسيما في الولايات الجنوب والهضاب العليا.

د. تطهير العقار الفلاحي الذي تمنحه.

تمكن إدارة السلطات أمام هذا الوضع من تأمين ممتلكات القطاع الخاص، والمستثمرات الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة لدولة من خلال وضع جهاز ملائم وهي الصيغة القانونية لهذ الأراضي والممتلكات.

2. حماية النباتات والرقابة التقنية:

تمارس وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري مهام السلطة الوطنية في مجالات الصحة النباتية والتقنية النباتية من خلال مديرية حماية النباتات والرقابة التقنية المكلفة بما يأتي:

- ✓ ممارسة مهام السلطة الوطنية في مجالات الصحة النباتية والتقنية النباتية.
- ✓ إعداد تنظيم الصحة النباتية والتقنيةالنباتية وكذا التنظيم المتعلقة بحماية الحيازات النباتية والسهر على تنفيذه.
- ✓ ضمان نشاطات مراقبة الصحة النباتية والتقنية النباتية للمنتجات النباتية أو ذات المصدر النباتي والمدخلات الفلاحية عند الحدود وداخل الإقليم الوطني.
- ✓ وضع جهاز وطني للسهر على الصحة النباتية ومخططات التدخل ضد أعداء النباتات من أجل المحافظة على الإنتاج الفلاحي.

بالإضافة إلى[1]:

3. تطوير وتنظيم الإنتاج الفلاحي:

أكدت الأزماتالغذائية الدولية التي شهدتها الأسواق الدولية في العقود الأخيرة بما في ذلك أزمة 2007-2008الطبيعية الحساسة لقضية الأمن الغذائي، ومدى ارتباطها الوثيق بالحفاظ على الأمن والسيادة الوطنيين.

حيث تضافرت جهود السلطات العليا للبلاد في سبيل تعزيز دعائم تطوير القطاع الفلاحي وتنميته ما جعلها تمضي قدما في تنفيذ قانون التوجيه الفلاحي لعام 2008.

[1] خليةالإصغاء والتوجيه، متاح على الموقع الالكتروني: http://madrp.gov.dz/ar، 05 ماي 2021، 16:43.

4. المصالح البيطرية:

- ✓ ممارسة السلطة البيطرية الوطنية وتحديد الإستراتيجية الصحية البيطرية.
- ✓ إعادة ومتابعة ومراقبة وتقييم التشريعات والقوانين المتعلقة بالصحة الحيوانية والأمراض الحيوانية المنشأ، بالإضافة إلى سلامة المنتجات الحيوانية وذات أصل حيواني بما في ذلك منتجات الصيد وتربية المائيات الموجهة للاستهلاك البشري والأعراق الحيوانية.
- ✓ مراقبة الممارسة المهنية البيطرية والصيدلية البيطرية.

5. التكوين والإرشاد:

تعتمد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في مجال التكوين على شبكة من مؤسسات التكوين الموزعة عبر التراب الوطني ذات أهمية بالغة ولعل أهمها ما يلي:

- ✓ معهد التكوين الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بتيزي وزو.
- ✓ المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بقالمة.
- ✓ المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بسطيف.
- ✓ المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بتيميمون.
- ✓ المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط المتخصص الكائن بعين طاية.

وأخيرا[1]:

6. التنمية الفلاحية في المناطق الجافة وشبه الجافة:

تكتسي المناطق الجبلية التي تمتد على طول الجزء الشمالي من البلاد وتحد السهول والهضاب العليا أهمية قصوى في التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية، حيث تعتبر مناطق ذات قدرات عالية للأبد من استغلالها بغية إعادة بعث بعض الأنشطة وإنشاء البنى التحتية القاعدية التي من شأنها تعزيز الجاذبية الإقليمية والبقاء على الساكنة الريفية.

أ. الفلاحة في المناطق الجبلية: حيث تشكل هده المناطق بيئة اجتماعية اقتصادية ديناميكية ذات إنتاجية عالية على مدار السنة وتنوع أنشطة الإنتاج المعيشية فيها.

ب. الفلاحة في السهوب والمراعي: وذلكمن خلال زرع النباتات الرعوية بإشراك المعنيين بالفلاحة وتحديث الدراسات التيتتميز بين المراعي والأراضيذاتالإمكانيات الفلاحية في منطقةالسهوب، والعمل على تطوير محاصيل الأعلاف المروية خاصة الشعير لأجل تزويد مربي الماشية بالشعير،وكذا الحفاظ على المراعي من خلال تعميم إجراءات منع الرعي باعتباره أداة أساسية للوصول إلى 07 مليون هكتار بحلول عام 2019، وتطوير شعبة تربية الأغنام والماعز.

[1] http://madrp.gov.dz/ar 06 mai 2021, 11:30

ج. تنمية الفلاحة الصحراوية: تزخر مناطق الصحراء بموارد وإمكانات كبيرة قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها من حيث فرص العمل والاحتياجات الغذائية للسكان، وذلك من خلال الظروف المناخية الفلاحية السائدة بالأطلس الصحراوي والصحراء الوسطى ووسط الصحراء التي تتيح فرصة لشعب الإنتاج غير الموسمية التي تعزز مصادر تزويد المراكز الحضرية الكبيرة في الشمال بالخضروات بما في ذلك البطاطس.

المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

هناك العديد من العوائق المؤثرة على قيم القطاع الفلاحي ويمكن استعراضها فيما يلي:

أولا: العوائق الطبيعية

تشكل العوامل الطبيعية نظاما بيئيا يؤثر في النظام الفلاحي وتحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي ومن أهم هذه العوامل[1]:

1. الموقع: يؤثر الموقع في الإنتاج بصورة كبيرة من حيث كونه موقعا استراتيجيا أو غير استراتيجي عند نقل المنتجات الفلاحية إلى الأسواق بتكاليف غير باهظة.
2. المناخ:يؤثر مباشرة في الإنتاج الفلاحي لأنه يتكون من عناصر متعددة تتفاعل مع بعضها تضمن سيرورة الإنتاج وأهم هذه العناصر الضوء، الحرارة، المطر، الرطوبة، الندى والثلج بالإضافة إلى التبخر والضغط الجوي والرياح، ولكن عنصر تأثيره الخاص بشكل يفوق عناصر المناخ الأخرى مثلا الضوء يؤثر بشكل مباشر لأنه ضروري لإتمام عملية التركيب الضوئي للنباتات فإذا كان الضوء كافيا تنمو النباتات بشكل سريع وجيد والعكس صحيح.
3. التربة: فهي العنصر الأساسي في النظام البيئي، فهي الطبقة الرقيقة التي تغلف سطح القشرة الأرضية لغلاف يستطيع للنبات غرس جذوره فيه.
4. أشكال السطح: خريطة السطح تمثل المعالم التضاريسية التالية: الجبال، السهول، الهضاب، الوديان، الكثبان الرملية والأحواض كذلك تؤثر المرتفعات على الفلاحة من حيث الامتداد كجبال الأطلس في الجزائر وهو ما نطلق عليه ظل المطر، فالمناطق الوعرة طاردة للسكان لأنه لا يستطيع تحمل قساوتها والتأقلم مع تضاريسها.

[1] محمد محمود إبراهيم الديب "الجغرافيا الاقتصادية"، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986، ص:131.

بالإضافة إلى[1]:

5. التقليص العمدي من طرف الإنسان: وهي تشمل مجموعة من أعمال التجريف والتوبير والبناء على الأراضي الفلاحية حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كثيرة من الأراضي الفلاحية.
6. فقدان الأراضي بسبب متطلبات الفلاحة: حيث تساهم الفلاحة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الفلاحية؛ ولعل أهم هذه الأسباب هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الفلاحية.
7. انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح: يؤدي إلى ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الاملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها بالنسبة لها.
8. الفقد في خصائص الأراضي الفلاحية: علاوة على الانتقاص الكامل من الأراضي الزراعية فهناك نقص جزئي المتمثل في بقاء نفس المساحة مع الأراضي كما هي مع افتقادها لخصائصها كليا أو جزئيا ما يبعد هذه الأراضي عن نطاق الأراضي الفلاحية وما ينقصها من مرتبة إلى مرتبة أقل من حيث الكفاءة الإنتاجية.
9. التكثيف المحصولي دون تعويض سمادي كافي: وإذ تتميز الفلاحة الجزائرية في ظل التزايد السكاني أدى الى نقص مساحة الأراضي الفلاحية الخصبة وعدم القدرة على استصلاح الأراضي (إن لم يكن من حيث المساحة فمن حيث الخصوبة) بحيث يتم الميل نحو التكثيف الفلاحي ما يجعل المحاصيل الفلاحية متزاحمة داخل الدورة الفلاحية ما سبب أضعاف الأراضي الفلاحية لعدم قدرة التربة على تجديد عناصرها خاصة في ظل عدم كفاية أساليب التسميد وعدم ملاءمتها.
10. التصحر: تعطي الصحاري مساحة معتبرة من أرض الجزائر وتعد هذه ظاهرة خطيرة كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: يبين المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر

الدولة	المساحة الكلية	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
		ألف كلم²	%	كلم²	%
الجزائر	2.382	1.970	82.7	230	9.7

المصدر: أعموري كلثوم، بوشنة نادية "برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأثره على التنمية الفلاحية"، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار 2009-2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية-أدرار-الجزائر، 2016-2017، ص:8.

[1] فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، صص: 253-256.

ثانيا: العوائق البشرية:

نذكر منها[1]:

1. نقص العمالة الفلاحية المكونة في المجال: على الرغم من وفرة الموارد البشرية وارتباطها بالأعداد المتزايدة بالسكان ،إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التدريب فالمشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
2. ضعف البرامج التدريبية المتخصصة: لا تخفى على المختصين لهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم للإطارات المتكونة.
3. انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

ثالثا: العوائق التاريخية الاجتماعية

والتي مست الفلاحين حيث شهد مضايقات كثيرة ومشاكل عديدة مست طبيعة حياته الريفية من جهة ومن جهةّ أخرى الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي والاستعمار الفلاحي ، كانت دوما عائق في تكوين وإرساء طبقة الفلاحين مرتبطة بالأرض ولها ملكية حيازة دائمة للعقار الفلاحي و ركام معرفي مكتسب عبر الممارسة المهنية للتقنيات الفلاحية، باستثناء المناطق ذات التأهيل السكاني الحضري ، أو المحيط الحضري لبعض المناطق الجبلية أو الواحات أين تكونت الملكية والتملك الجماعي والاستغلال المكثف للأرض وطرق الحياة المتصلة بالفلاحة الرعوية، حيث هيمنت الممارسات الفلاحية بصورة كبيرة في الجزائر حتى نهاية القرن التاسع عشر[2].

رابعا: العوائق التقنية

الذي ارتبط بغياب ثورات زراعية بالجزائر والتكثيف الفلاحي وموضوع كبير للسياسة الفلاحية، تعرض لصعوبات تطبيق نموذج تقني ذي مرجعية متصلة بالفلاحة المطبقة على طبيعة التربة وظروف المناخ، فإن دراسة هذه القضية المتعلقة بالجانب التقني تظهر الحلول المتوصل إليها والعوائق التي تحد من تطوير الفلاحة بالجزائر[3].

---

[1] ايمان معوش، نسيمة بورحلة، "واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر"، دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص : 54.

[2] عمر بسعود، ترجمة علي عبد القادر شرشار، "الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبيرالية (1963-2002)"، المجلة الالكترونية انسانيات، بدون سنة نشر، ص: 10 .

[3] عبد الله بن قلاوز هواري، "إدارة شبكة الإمداد في القطاع الزراعي دراسة حالة ولاية مستغانم"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص الإمداد والنقل الدولي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017-2018، ص: 66.

خامسا: مشاكل أخرى

بالإضافة إلى المشاكل التي ذكرناها سابقا هناك مشاكل أخرى نذكر أهمها[1]:

1. مشاكل التسويق: وهي عبارة عن انتقال السلع الفلاحية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب ،فهذا يعرف بتدني نوعية المنتجات الفلاحية المعروضة في الأسواق ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.
2. مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الفلاحية الجزائرية بالصفة العشوائية، بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الفلاحة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب كمية السلع الفلاحية المصدرة.
3. مشاكل التسيير الإداري للفلاحة: يتفق الجميع على أن الفلاحة الجزائرية تتوفر على إمكانيات فنية وبشرية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية الفلاحية.
4. مشاكل تنظيم العقار الفلاحي: حيث يعتبر غياب حقوق الملكية سببا في نقص الاستثمارات الفلاحية وصعوبة الحصول على الدعم الفلاحي[2].

المطلب الرابع: تطوير ومعالجة القطاع الفلاحي الجزائري

إن تطور القطاع الفلاحي وتمكنه من الاصطلاح بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها فيما يلي[3]:

1. يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي، من خلال تكوين الفلاحين والإطارات وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام وسائل حديثة في القطاع الفلاحي مع ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض وتوفير للقطاع الفلاحي مصادر الحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني.
2. العمل على تحديد أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وماعرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثير من عدة نواحي.

---

[1] مريني بن علية، حليمة قليل، "القطاع الزراعي كبديل اقتصادي في الجزائر"، مجلة المعرفة، 5نوفمبر 2020، ص: 73.

[2] Mezellefsouad, "mechanism for promoting the agricultural sector to achieve economic development in Algeria", acomprative analytical study with moroco during the period 2000-2017phd thesis third phase, devision economic sciences, speciality: economic and financial studies zianachour university of djelfa, 2019-2020, p:276.

[3] نورة منصوري، "معالجة أزمة القطاع الفلاحي في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، دون سنة النشر، صص: 235-236.

أ. فالعلاقة مابين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب. أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الفلاحي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

بالإضافةإلى[1]:

3. العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي، والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الفلاحة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للفلاحة.
4. العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويأتي هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية، وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات، فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

[1] دندن فتحي حسن،"تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصصتحليل اقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-2015-2016، ص ص : 24-25.

المبحث الثاني: عموميات حول الدعم الحكومي الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في الاقتصاد الجزائري ونقطة الانطلاق لكافة القطاعات الأخرى، وهذا ما جعله يحظى بالدعم من طرف الدولة وفق برامج وإجراءات وأشكال عدة.

المطلب الأول: مفهوم الدعم الحكومي الفلاحي

اعتمدت الجزائر برامج إعانة الغذاء التي تقدمها الحكومة[1]،لأجل تقليل الصعوبات التي تواجه الفلاحة، وتحسينأدائها من خلال زيادة الإنتاجية وتوفير الأموال اللازمة لمزاولة النشاطات المتعلقة بها وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي على المستوى الوطني، ولبلوغ ذلك سعت الدولة إلى تقديم الدعم لهذا القطاع.

أولا: مفهوم الدعم الحكومي

للدعم الحكومي الكثير من التعاريف ولعلأهمها ما يلي:

يعرف على أنه: "مبالغ نقدية تقدمها الحكومة للمجالس المحلية بغية مساعدتها على تغطية جزء من نفقاتها وهي تتفاوت في مقدارها من دولة إلى أخرى"[2].

كما يعرف بأنه: "مساهمةمالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية[3]،أوهي تلك الإعانات المالية والمنح والمنافع الاجتماعية الأخرى وجميع التحويلات غير المعوضة وغير القابلة للسداد"[4].

وتعرفه وزارة المالية الجزائرية على أنه: "ينصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أومنتجين سواء بصورة مباشرة (دعم صريح) أوغير مباشرة (دعم ضمني) قصد التخفيف من عبئ التكاليف المعيشية عن كاهل الفئات الفقيرة لصالح الطبقات الأقل دخل في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالةالاجتماعية[5]،ويمثل الدعم الحكومي إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياةالاقتصادية"[6].

---

[1]إسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية نظريات، نماذج استراتيجيات"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص258.

[2]فؤاد بن غضبان، "التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 75.

[3]جمال أبوبكر، بن أحد سعدية، "إستراتيجية الدعم الحكومي المطلق في الجزائر من منظور الفعالية، تحقيق العدالة الاجتماعية، الاقتصادية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة رقم 07، 2018، ص: 111.

[4]سي علي محمد علي كمال، بن حبيب عبد الرزاق، "تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، دفاتر MECAS، رقم 2، 2019، ص: 01.

[5]Ministre des finances, document interne date le 14 avril 2020, p :01

[6]ربيع ضيفة، سعودي سارة، "انعكاس سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2005-2018"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019-2020، ص:4.

ومنالتعاريف السابقة نخلص إلى تعريف شامل وهو أن: الدعم الحكومي إعانة مالية تمنحها الحكومة للمستهلكين أوالمنتجين قصد إشباع الاحتياجات العامة للأفراد والقطاعات،وتحقيق مجمل الأهداف الاقتصاديةوالاجتماعية، والتخفيف منأعباء التكاليف المعيشية عن الفئات ذات الدخل المحدود.

ثانيا:مفهوم الدعم الحكومي الفلاحي

للتعرف أكثر على الدعم الفلاحي نقدم مجموعة من التعاريف:

تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه: "القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة و تزيد من دخول الفلاحين وتخفض تكاليف إنتاجهم، بغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج "ودخل المزرعةأواستهلاك المنتجاتالفلاحية"[1].

وعرفته منظمةالتجارة العالمية على أنه: "مبلغ من المال الممنوح من الأموال العامة، قصد مساعدةالقطاع الفلاحيعلى استعادة توازنه واستقراره من أجل الحفاظ على أسعار السلع والخدمات منخفضة"[2].

وعرفتها اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمةالعالمية للتجارة: "لا يكون هناك دعم فلاحي إلا بتوفر ثلاثة شروط والمتمثلة في وجودمساهمة ماليةوتقدممن قبل الحكومة مباشرة أومن خلال أحد أجهزتها على أراضها، وأن تولد منفعة لدى الجهات المستفيدة[3].

ويتضحمن التعاريف السابقة أن الدعم الحكومي الفلاحي عبارة عن إعانةأو مساهمة مالية تمنحها الدولة من طرف أحد أجهزتها للقطاع الفلاحي بغيةتحقيق منفعة وتقديم مساعدتله على الصعيد الاجتماعيوالاقتصادي، وكذا تخفيف الأعباء وزيادة كفاءة الأداء والإنتاج.

ثالثا: أسباب اللجوء إلى الدعم الحكومي الفلاحي في الجزائر

هناك العديد من العوامل التي دفعت الجزائر إلى انتهاج سياسة الدعم الحكومي الفلاحي ولعل أهمها ما يلي[4]:

---

[1] مدني لخضر، "تطور السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية حالة فرع الحبوب بالمنطقة المتوسطية 1990-2012"، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2013-2014 ص: 55.

[2] World Trade report, subsidies tards and the wto, 2006, p:47

[3] عمر مشري، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة-ولاية أدرار)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر، 2017، ص: 12.

[4] سالم ميساوي، عبد القادر قصاب، "الامتياز وبرنامج الدعم الفلاحي (واقع وآفاق) دراسة حالة مشرع منطقة القاعة بالإدريسية ولاية الجلفة"، مذكرة تخرج تخرج لنيل شهادة تقني سامي فلاحة تخصص زراعة خضروات، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بمسعد مركز التكوين المهني والتمهين بالإدريسية، 2008، ص:3. [2] محمد عبد الكريم منهل العقيدي "سيلسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق قبل الإنظمام المنظمة العالمية دراسة قطرية

- ✓ ضعف الصناعة الجزائرية لما خلفهاالاستعمار من دمار شامل للمنشآت الصناعية.
- ✓ هجرة الأفراد نحو المدن الحضارية هروبا من الفقر والأوبئة الموجودة في الريف.
- ✓ قلة الإطارات المتخصصة في النشاط الفلاحي.
- ✓ قلة العتاد الفلاحي والفلاحة كليا في بعض المناطق الأخرى.
- ✓ انعدام سبل الحياة العصرية في الريف مثل غياب الكهرباء، الماء، الغاز، كذا المنازل.
- ✓ جهل تام لأفراد المجتمع لتسيير هذا النشاط.
- ✓ قلة المساحات الفلاحية بسبب الأرض المحروقة التي طبقها المستعمر.
- ✓ قيود اتفاقياتإفيان التي كبحت سياسة الجزائر الاقتصادية في تسيير شؤونها.
- ✓ نقل المديونية التي تسبب في الاستعمار من خلال نهب الخزينة.

المطلب الثاني: أشكال وأنواع الدعم الفلاحي

يأخذ الدعم الفلاحي أشكال مختلفة ويطبقه بوسائل متعددة تتحدد وفق الإمكانيات والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تعيشها الدولة وفيما يلي أهمالأشكال المتبعة من قبل الدولة.

أولا: الأشكال الأساسية لسياسة الدعم التي تنتجهها الدولة

تعتمد الدولة من أجل إنشاء توازن فيما بين الإنتاج والاستهلاكعلى أدوات متعددة وهذا من أجل الاستقرارالاقتصادي وخلق تكامل فيما بين مختلف القطاعات، ومن بين المجالات التي يوجه إليها الدعم هي كالتالي[1]:

1. الدعم المخصص للمدخلات الفلاحية والسلع الوسيطة الأخرى:

وفيه تتحمل الدولة جزء من تكلفة المدخلات الفلاحية مثل الأسمدة الكيماوية والأدوية البيطرية، وفيه أيضا تتحمل الدولة مبلغ الدعم الخاص بالسلع الوسيطة التي تستخدم في القطاعات الاقتصادية.

2. الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى:

هذا الدعم يمثل إنفاقا حقيقيا من ميزانية الدولة كما يأخذ أكبر قيمة من قيم أشكال الدعم، ويتضمن بين السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية، وبين السلع المنتجة محليا بأسعار نقل تكاليف إنتاجها.

[1] لخميسي الواعر،"دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالةولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016، أطروحة مقدمة للإستكمال شهادة دكتوراه الطورالثالث، الميدان علوم اقتصادية تسير وعلوم تجارية، تخصص: دراسات مالية، 2018- 2019 ص:67.

3. الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها:

وفي هذا الدعم لا يظهر في ميزانية الدولة وهو يمثل في بيع السلع بأسعار منخفضة وقد تكون هذه السلع وسيطة أو استهلاكية تنتجها شركات القطاع العام، وتجبر على بيعها بأسعار أقل من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة[1].

4. الدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب:

هذا الدعم لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة وتتحمل فيه الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد للقطاع الخاص، أما الدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية فهو يتمثل في إعفاء بعض المشروعات الجديدة التي تحتاج إلى تشجيع من الضرائب لمدة معينة[2].

ثانيا: أنواع الدعم الفلاحي

يهدف الدعم الفلاحي بصفة عامة إلى رفع الإنتاج والإنتاجية من خلال مجموعة من الطرق والوسائل المناسبة لا يمكن تقسيم الدعم الفلاحي، والذي يعبر عن دخل الدولة في القطاع الفلاحي إلى معيارين:

1. من حيث الحيز الجغرافي:

ويقسم الدعم الفلاحي من حيث هذا المعيار إلى قسمين وهما: الدعم المحلي ويهدف إلى تحقيق فائض في الإنتاج، ودعم التصديرويهدف إلى البحث في سبيل تصريف الفائض الإنتاجي خارج حدود الدولة وفيما يلي تفصيل لكل منهما:

أ. الدعم المحلي: ويمثل هذا الدعم مجموع الإعانات المالية والمادية المقدمة لدعم المنتجات الفلاحية أو تقديم الخدمات، أو مدخلات إنتاج مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها لدعم مرتبط بكميات الإنتاج أو تقديم منح أو قروض أو مساهمات مدعومة للمشاريع أو امتيازات التربية وغيرها من التحفيز الذي يهدف إلى رفع الإنتاج ووقف هذا النوع الهدف منه هو تحقيق الأمن الغذائي القومي[3].

ب. دعم الصادرات: هو شكل من أشكال سياسات الدعم الذي تنتجه مختلف الحكومات وخاصة الدول المتقدمة لحصول فائض إنتاج لديها، ومن بين الأشكال التي تتخذها سياسات دعم الصادرات الفلاحية ما يلي:

[1] محمد عبد الكريم منهل العقيدي، "سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية"، دراسة قطرية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بغداد، العراق، 2008، ص:05.

[2] محمد عبد الكريم منهل العقيدي، مرجع سابق ذكره، ص:05.

[3] لخميسي الواعر، مرجع سابق الذكر، ص:69.

- ✓ الدعم المالي المباشر الذي تقدمه الحكومات أو هيئاتها ويكون مرتبط بأنه بالأداء التصديري لشركة أو صناعة أو منتجي لأحد المنتجات الفلاحية.
- ✓ البيع أو التخلص بغرض التصدير من قبل الحكومات او هيئاتها من المخزون غير التجاري من المنتجات الفلاحية بسعر يقل عن السعر الذي دفعته المنتجات المماثلة من قبل المضطرين في الأسواق المحلية.
- ✓ تقديم دعم مالي لتحقيق تكاليف تسويق صادرات المنتجات الفلاحية بما في ذلك تكاليف المناولة، والتحسين وتكاليف التجهيز الأخرى وتكاليف النقل والشحن الدوليين.
- ✓ رسوم النقل والشحن على شحنات الصادرات التي تدفعها أو تفرضها الحكومات بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية.

2-من حيث التدخل:

وفق هذا المعيار يقسم الدعم الفلاحي إلى قسمين وهما الدعم المباشر والدعم غير المباشر وفيما يلي تفصيل للنوعين:

أ. الدعم الفلاحي المباشر: ويعتمد هذا النوع من الدعم على توجيه المساعدات نحو القطاع الفلاحي بدون وجود وساطة حيث تصل تلك الإعانات إلى الفلاح مباشرة، ومن بين الأساليب التي يتخذها الدعم الفلاحي المباشر ما يلي:

- ✓ دعم التمويل: ويعتبر هذا البند من اهم بنود الدعم الفلاحي المقدمة من قبل القطاع العام حيث يعتمد على عدة مبادئ يسيطر عليها عنصرين وهما : دعم أسعار الفائدة وبيع الديون حيث تخصص أغلبية دول العالم مهما كانت درجة تطورها جزء كبير من الاعتمادات المالية من أجل تغطية هذا الدعم، وبهذا الأسلوب من الدعم الذي يعمل على التأثير على المؤسسات المالية يتمكن الفلاح من الحصول على مختلف القروض التي تعزز من الوضعية المالية وبالتالي زيادة النشاط الفلاحي وهو يهدف إلى المحافظة على استقرار الفلاح بحيث تقود الدولة بمسح ديونه وهذا لتشجيعه على مواصلة النشاط الفلاحي حرصا منها على عدم هجرة مهنة الفلاحة[1].
- ✓ دعم الأسعار: وهو يمثل أحد أشكال الحماية التي تنتجها معظم الدول، حيث تقوم مختلق الحكومات وفي إطار سياسات دعم أسعار المدخلات أو مخرجات الإنتاج الفلاحي أو لعرض حماية المستهلكين في حال الاستيراد تكون الأسعار أعلى وخاصة المواد الغذائية أو

[1] زاوي بومدين، "التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)"، رسالة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة معسكر، 2015-2016، ص:113.

الفلاحية من خلال تحديد الأسعار بناءا على تكلفة الإنتاج إضافة إلى هامش ربحي يشكل دخلا للفلاح[1].

ب. بالدعم الفلاحي غير المباشر: ويتمثل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، وفي كثير من الحالات لا يحتاج المستثمرون في القطاع الفلاحي إلى دعم مباشر وإنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها، ومن بين الأساليب التي يتخذها الدعم الفلاحي غير المباشر ما يلي[2]:

- ✓ دعم الإرشاد الفلاحي: يعتبر الإرشاد الفلاحي وخدمات المشورة عنصران أساسيان لتحقيق نمو الإنتاجية المستدامة بين مختلف المزارع، بحيث تعمل الدولة على إنشاء صناديق تمويل هذه المؤسسات الإرشادية والتكفل بتسييرها.
- ✓ دعم خدمات التأمين: وفيه تعمل جل دول العالم على توفير خدمات التأمين للفلاحة ومختلف الكوارث الفلاحية حيث يتم تعويض الفلاح في الخسائر التي يتكبدها جراء ما يصيب المحصول خلال دورة الإنتاج، فتعمل الدولة على إنشاء صناديق تختص في تعويض الفلاحين عن الخسائر التي يتكبدونها إلى إقامة صناديق التأمين على الحاصلات الفلاحية وغيرها من أشكال التعويض.

المطلب الثالث: الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الفلاحي

لسياسة الدعم الحكومي المطبقة على القطاع الفلاحي جملة من الأهداف تسعى لتحقيقها نذكر منها مايلي:

1. المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات المحلية من الإنتاج النباتي والحيواني الهدف الأساسي للسياسات الفلاحية في جميع دول العالم؛لأن تحقيق الاستقلال الغذائي من شأنه تعزيز الاستقلالالاقتصادي وحتى السياسي[3].

[1] لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره، ص:71.

[2] بن الحبيب طه، "أثر سياسات الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر"، دراسة حالة منتج القمح، رسالة ماجيستر، تخصص اقتصادي كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص ص:32-36.

[3] صادق هادي، عمار عماري، "القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد والامكانيات، ضعف الأداء ومحدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني 2000-2016"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 30(2)، دون سنة نشر، ص:296.

2. تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية :

اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكيوتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم كل ما من شأنه النهوض بالقطاع الفلاحي،والاضطلاععلى هذه المسؤولية؛ مع العلم أن هذا الإجراء يمثل في الإستراتيجيةالاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبيانات الأساسية اللازمة،وقد عملت الدول النامية على تقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته[1].

3. مساعدة الفلاحين لتدعيم قدراتهم التنافسية:

يعمل على الدعم الفلاحي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة والمدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى 30% من تكاليف الإنتاج[2].

4. تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول:

نظرا لتباين الظروف المناخية والموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة لدى الدول، ولتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها،اعتمدت هذه الدول سياسة الاستثمار الفاعل بإنشاء ودعم الشركات العاملة في مجال الإنتاج الفلاحي في المناطق المختلفة لهذه الدول للاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية[3].

5. نقل وتوطين التقنيات الحديثة:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي كما وكيفا، من خلال المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجالين النباتي والحيواني، وكذا الاستخدام البيولوجي والكيميائي لمحاربة الآفات النباتية والحيوانية،وكذا استخدام هذه التقنيات في ترشيد استغلال الموارد وخاصة المياه، هذا مل جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر وتمكين المنتجين على اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتهم لتبني هذه التقنيات وتعويض الأساليب القديمة[4].

---

[1] غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، صص:112-113.

[2] غردي محمد، المرجع نفسه.

[3] بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، "تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة عبان رمضان 462"، البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019، ص:26.

[4] بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، مرجع نفسه، ص:26.

6. تحقيق التنمية الاجتماعية:

أغلب المواطنين في الدول النامية لهم ارتباط مباشر بالعمل الفلاحي لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الفلاحي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، بتوفير فرص العمل خاصة في المناطق الريفية،وهذا بتطوير استخدام الموارد المتاحة عن طريق زيادة السعة الإنتاجية والعمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة لتقديم الدعم والحوافز المناسبة[1].

7. تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة:

يعتبر تحقيق الفائض من الإنتاج وتوجيه للتصدير من أبرز أهداف سياسة الدعم الفلاحي في الدول النامية خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد عن حجم الإنتاج فيهاوالتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحوافز غير الجمركية،وغيرها من تدابير الحماية مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملة الصعبة لتحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول[2].

[1] بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، مرجع نفسه، ص:26.

[2] غردي محمد، مرجع سابق الذكر، ص: 113.

المبحث الثالث: برامج الدعم الحكومي الموجهة للقطاع الفلاحي الجزائري

بعد الاستقلال اعتمدت الجزائر مجموعة من البرامج والسياسات الموجهة خصيصا للقطاع الفلاحي من أجل النهوض به وسنحاول التعرف عليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التطوير الفلاحي بعد الاستقلال (1962-1982)

سنتناول في هذا المطلب مراحل تطور القطاع الفلاحي غداة الاستقلال والمتمثلة في:

أولا: مرحلة التسيير الذاتي

وأهم ما جاء فيها يتمثل في[1]:

أخذ للاستقلال دلالة خاصة في الوسط الفلاحيحيث احتلت مزارع المعمرين الأراضي الشاغرة منذ جويلية 1962، وفرضوا شكلا مباشرا في التسيير (التسيير الذاتي) ، وانتظم القطاع العمومي المسمى بالتسيير الذاتي لاستغلال أكثر من 2.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد عمومي، ولم تشتغل فعليا تجربة التسيير الذاتي خلال الموسم الفلاحي 1961-1962 لأن الدولة الجديدة الوطنية تدخلت في مراقبة القطاع ،ولكن سرعان ماكانت هذه التجربة التسيير الذاتي ضخمة التدخل المستثمر للدولة لأنها جهاز الدولة كان يشرف على تسيير القطاع حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية المؤسسة المركزية الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي ، وتولت المؤسسات العمومية تحديد المخططات السنوية للإنتاج للمخططات المتصلة بالمالية والتنسيق وكانت الأجهزة الإدارية للقطاع تتدخل في تحديد أسعار المنتجات الفلاحية ،وكان القطاع العمومي (مزارع مسيرة ذاتيا وتعاونيات فلاحية) يوفر في تلك الفترة 75% من الإنتاج الفلاحي الخام بينما تولى القطاع الفلاحي المشكل من أكثر من 600000 مستفيد زراعي من توفير الباقي. يبدو أن السلطة كانت تعيد آنذاك استخدام النموذج الزراعي الاستعماري المطبق لغاية نهاية الستينات حيث تواصلت الصادرات الفلاحية نحو الأسواق الخارجية كما بقي نظام الإنتاج الخاص بهذه المنتوجات على الوتيرة نفسها التي كان عليها في العهدة الاستعمارية وكانت الأراضي المزروعة تمثل آنذاك حوالي 30% من المساحات المستغلة.

ووجد القطاع الحكومي الفلاحي نفسه بسرعة في مواجهة مشاكل التسيير والتموين والمالية وتسويق الموارد الفلاحية المنتجة،وأن الاعتماد المسخرة لتجديد الطاقات المنتجة والإجراءات المتخذة في إطار تكوين والتأطير التقني كانت ضعيفة من أجل التصدي لانهيار الطاقات الإنتاجية القائمة بالإضافة إلى تدني المستوى الثقافي للقوة العاملة 90% من العاملين ومؤهلون وجهوا إلى الانشغال بمهام إدارية.

[1] عمر بسعود، ترجمة علي عبد القادر شرشار، مرجع سابق الذكر، ص ص :74-81.

ويجب التذكير أن هذا القطاع الذي ورث دعما من الصندوق الاستعماري لم يستفد من المساعدات المالية ومن الفوائد التجارية التي كانت تمنحها الدولة الاستعمارية للمعمرين المزارعين منذ 1962، كما أن طلب الإنتاج الفلاحي الجزائري لم يصبح تسويقه مضمونا من قبل الشركاء الفرنسيين.

ثانيا: الثورة الزراعية

لقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى المرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1971[1]، وأهم ما تطرقت له هذه السياسة ما يلي[2]:

جاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي اتجهإليها القطاع الفلاحي من حيث التراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع الغير عادل للأراضي الفلاحية وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيق خلال شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها" وبموجب هذا القانون تم تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 7000 تعاونية مزروعة على مليون هكتار وتم منح هذه الأراضي المؤممة وكذا الأراضي التابعة لملك الدولة كما تم تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي.

وفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت 3 طرق للاستغلال الأرض، تتمثل في:

- ✓ التسيير الذاتي الذي يستثمر كهيكل تسيير متطور.
- ✓ التعاون في الزراعة وهو نوع من الشراكة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض.
- ✓ الاستغلال الخاص حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وانما تقضي على استغلال الانسان.

ولقد كان القاسم المشترك بين الثورة الزراعية والتسيير الذاتي هو تحديث القطاع الفلاحي وتحسين تقنياته وتطوير إنتاجه،وبالرغم من سعي الثورة الزراعية إلى إقامة جسور بين القطاع الاشتراكي المتكون من المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية الإنتاجية للمجاهدين، والقطاع الخاص الذي عرف تهميشا من خلال مرحلة التسيير الذاتي حيث كان يمثل 60% من القطاع الفلاحي في الجزائر، ولهذا قامت الدولة بتخفيض الميزانية تقدر ب3846 مليون دينار جزائري لتمويل الاستثمارات الفلاحية أي تمثل ما يقارب 24% من مجموع الاستثمارات الوطنية كانت موجهة لتمويل الري والبنية التحتية وتعزيز نمو الإنتاج الفلاحي

[1] أحمد سواهلية، ادم رحمون، واخرون، "تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني، دراسة حالة الجزائر"، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 15جوان 2018، ص:323.

[2] جمال جعفري، العجال عدالة، "مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10،العدد 02،، 2018/12/12،ص: 101.

إلى أن النتائج المرجوة لسياسة الثورة الزراعية لم ترقى إلى مستوى طموحات البلاد بل واجهت صعوبات عملية حدث من تحقيق الأهداف النظرية.

كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق السياسة الثورة لم تتم بالصرامة الأزمة كلما أدى بالعمال والفلاحين إلى الإهمال واللامبالاة والاختلاس، والرشوة ومن أجل مراجعة هذه السياسة والقضاء التبذير والاسراف في استعمال مختلف وسائل الإنتاج وتقوية فعالية التسيير في الإدارة والإهتمام أكثر بالقطاع أصبح ضروري التفكير في طرقة أخرى جديدة من أجل إصلاح القطاع تمثلت فيما يعرف بإعادة هيكلة القطاع.

المطلب الثاني: وضع القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981-1990)

وأهم ما ورد فيها تمثل في[1]:

نجحت إعادة الهيكلة الفلاحية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولةبالفلاحة الصادر عن تجارب سابقة حيث اتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الفلاحية تنمو بشكل سريع جدا تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة، وكانت الأهداف المرجوة اقتصادية بحتة منها:

- ✓ تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات.
- ✓ إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة.
- ✓ استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي والقطاع الاشتراكي.
- ✓ وضع سياسة لتكثيف الإنتاج عن طريق الاهتمام بجودة البذور والتأطير والري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عن ضرورة إعادة النظر في طرق التسيير والبحث عن إنجاح السبل للرفع من مردودية القطاع بل تعدته إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للفلاحة، بالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة أصبح ضروريا على كل مواطن أن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 1983/08/19 والذي يشجع المواطنين على استغلال ما يمكن من الأراضي لزيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي.

[1] بيبي نبيل، "السياسات الفلاحية في الجزائر"، متاحة على الموقع الالكتروني sitesgooglecom, 18 avril 2021, 13:24:

كان لمجموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية أنشأت وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليه اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية، وهي وحدات فلاحية منبثقة عن إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

أماالمزارع التي أعيد هيكلتها أخذت أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادةفردية، كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي:

–التخصص في النشاط. –اللامركزية التسيير. –مشاركة المنتجين في التسيير.

إلا إن عجز الإصلاح سنة 1981 على إدخال تغييرات كبيرة على القطاع الفلاحي الحكومي وبقاء الأوضاع على حالها إن لم نقل زادها سوءا مما دفع الدولة إلى إعادة إصلاح القطاع مرة أخرى بموجب القانون (19/87) المؤرخ في (1987/08/09) حيث تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية وفردية بهدف:

- ✓ القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية.
- ✓ إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في العمل.
- ✓ وضع علاقة مباشرة بين الأجر التي يتلقاه المنتج ونتائج عمله.

وعليه تم إنشاء حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة ثم وصلت سنة 1989 نحو 29000 مستثمرة لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح عددها 47506 مليون سنة 1993 بمساحة 2مليون هكتار ومتوسط المستثمرة الجماعية هو 61.7 هكتار في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية ب9.4 هكتار.

فدور الدولة هنا انحصر في التوجيه العام للأنشطة الفلاحية، التحفيز على التنمية ومركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الفلاحي.

وهكذا استيقظ القطاع العام من نومه، وأصبح في سنة 1988 ينافس بكفاءة القطاع الخاص ويفك الاحتكار الذي يتمتع به.

المطلب الثالث: الدعم الفلاحي ضمن برنامج الإصلاح الموجه للقطاع الفلاحي (1990-1999)

حيث جاءت إصلاحات هذه الفترة لإيجاد مناخ ملائم للحد من لأثار السلبية لبرامج الدعم السابقة، حيث صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة في سنة 1990؛ حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، وبلغت المساحات الفلاحية المستغلة في هذه الفترة 4552000. والمرسوم التنفيذي رقم 285.92 المؤرخ في 06 جانفي 1992 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية[1]، بالإضافة إلى صدور قانون التوجيه العقاري 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، حيث يسعى إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية هي[2]:

- ✓ ابعاد الأراضي الفلاحية عن كل أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضاري والصناعي.
- ✓ ضمان استغلالية جميع الأراضي الفلاحية.
- ✓ مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناتجة عنها.

وقد مر هذا الإصلاح بثلاثة مراحل وهي[3]:

1. مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية 1990-1994:

نتجت هذه المرحلة عن تفاقم المشاكل الاقتصادية للسياسات السابقة، حيث وجدت الجزائر نفسها في مرحلة صعبة اقتصاديا اتسمت بانخفاض العملة الصعبة وضعف الأسلوب الاقتصادي التنموي المتبع،وعدم الاستخدام الحسن لعناصر الإنتاج وتميزت إصلاحاتها بالتوجيه السياسي، فلجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي؛ حيث وافق هذا الأخير على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS أي ما يعادل 209.157 مليون دولار في إطار اتفاق STAND BY، لذا وجب على الجزائر تهيئة أرضية مناسبة لمرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، حيث بدأت تظهر دلائل على النمو الاقتصادي في هذه الفترة فالقطاع الفلاحي عام 1991 كان يمثل 18% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 1200000 شخص أي ما يعادل 25% من السكان النشيطين في المجتمع، وبزيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي في سنة 1994 قدرت بحوالي 15% مقابل نسبة 4.4% للمحروقات ونسبة 2.7% لقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات مع تراجع حاد للقطاع الصناعي 1.4%.

---

[1] بدر الدين طالب، سلمى صالحي، "واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسه"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015، ص:217.

[2] زهير العماري، " تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص:75.

[3] هيشر أحمد التيجاني، "مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حسب الإنتاج وحسب الاستغلال للفترة 1974-2012"، رسالة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، 2015-2016، صص:56-58.

2. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية أو التصحيح الهيكلي 1995-1999 :

حيث تم إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بشكل مباشر، وإصدار قانون سنة 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع، ويشتمل أيضا توفير شروط الحركة للإنتاج الفلاحي وتطوير الصيد البحري وترقيته من خلال تحسين وسائل الصيد وتهيئة موانئ الصيد وتوجيهالاستثمار الخاص إلى هذا القطاع،وعرفت سنة 1996 صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق بعد ما كان نظام اشتراكي[1]، بالإضافة إلى التصحيح الهيكلي من خلال إعادة جدولة القطاع الفلاحي في شهر ماي 1997، حيث بلغ عدد الملفات المسجلة لإعادة الجدولة في نهاية السنة المالية 31 ديسمبر 1998 حوالي 13.416 ملفا، منها 12.663 ملفا مقبولا لإعادة الجدولة بقيمة 3 مليار دج، أي بمبلغ إجمالي للديون المجدولة للمرحلة السابقة والحالية 1995-1999 تقريبا 7.6 مليار دج وهو ما يقارب عن 30 ألف مستفيد من 100 ألف إجمالي عدد المنتجين المعنيين (30%)، ولقد عرف الإنتاج الفلاحي في هذه الفترة تذبذبا كبيرا نتيجة سوء الأحوال الجوية وتراكم المشاكل الاقتصادية الناتجة من سياسة التصحيح وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي حيث سجل نموا قدره 15% سنة 1995 ليرتفع سنة 1996 حوالي 21% + ثم ليتراجع سنة 1997 إلى 21% - ويظهر هذا التذبذب في إنتاج الحبوب حيث بلغ الإنتاج سنة 1997 إلى 8.6 مليون قنطار و 30 مليون قنطار سنة ليصل إلى 20 مليون قنطار سنة 1999 ويواصل التدهور إلى أن يصل إلى 9.2 مليون قنطار مقارنة مع سنة 1994 حيث بلغ الإنتاج 49 مليون قنطار[2].

3. مرحلة الإستراتيجية الجديدة للتنمية 2000-2010 :

وفيها دعت الجزائر برامجها الإصلاحية السابقة ببرامج تسعى من خلالها إلى تحقيق نتائج أفضل من المراحل السابقة[3].

وأهم ما ميز هذه المرحلة تفاقم المديونية ب 34 مليار دولار التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى نسبة 80% من الموارد المتأتية من الصادرات ووصول نسبة العجز في الميزانية إلى ما يقارب 8.7% من الموارد من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993 بسبب ارتفاع الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي تمثل 5% من إجمالي الناتج المحلي والتحول إلى اقتصاد السوق وتطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى[4]:

[1] بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، مرجع سابق ذكره، ص:06.

[2] هيشر أحمد التيجاني، مرجع سابق الذكر، ص:61.

[3] هيشر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص:55.

[4] زكرياء جرفي، " أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج ARDL"، مجلة افاق علمية، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص :721.

- ✓ تحرير الأسعار الفلاحية بالنسبة للمنتجات الفلاحية ومستلزمات الإنتاج الفلاحي، وربط دخول المنتجين بالإنتاج والاعتماد على قواعد المنافسة التي تؤدي إلى زيادة مرونة عرض الإنتاج في الفترة الطويلة وإلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات النتاج عام 1991.
- ✓ تحرير اغلب الأسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الأسعار، وإلغاء معظم بنود الدعم والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من 1994، مع العلم أن المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية مع بقاء هذه الضوابط على المواد الاستهلاكية الأساسية مثل الحبوب، الحليب.

المطلب الرابع: الدعم الفلاحي ضمن الإصلاحات الحديثة (2000-2019)

انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الفلاحي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي، حيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية وهي كالآتي[1]:

- ✓ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004).
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).
- ✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).
- ✓ المخطط الخماسي (2015-2019).

اولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2004)

للتعرف أكثر على هذا المخطط نتطرق إلى ما يلي:

1. التعريف بالمخططPNDA :

تأسس هذا المخطط في سنة 2000 ويعرف على أنه: ألية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة منخلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[2].

كما يعرف أيضا: بأنه استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري[3].

---

[1] فاتح حركاتي، "السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الامن الغذائي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08،الجزء 02، ديسمبر 2017، ص:438.

[2] سلطانة كتفي، " تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج"، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة العمرانية كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص:07.

[3] ابتسام حاوشين، "السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي"، مجلة الإدارة والتنمية البحوث والدراسات، العدد06، ص:108.

2. أهداف المخطط PNDA:

ويشمل هذا المخطط أهداف عامة وأهداف تكميلية يمكن استعراضها في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحي

المصدر: محمد مصطفى سالت، "التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص :103.

3. البرامج التنموية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

وقد تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: يوضح البرامج الفلاحية التنموية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

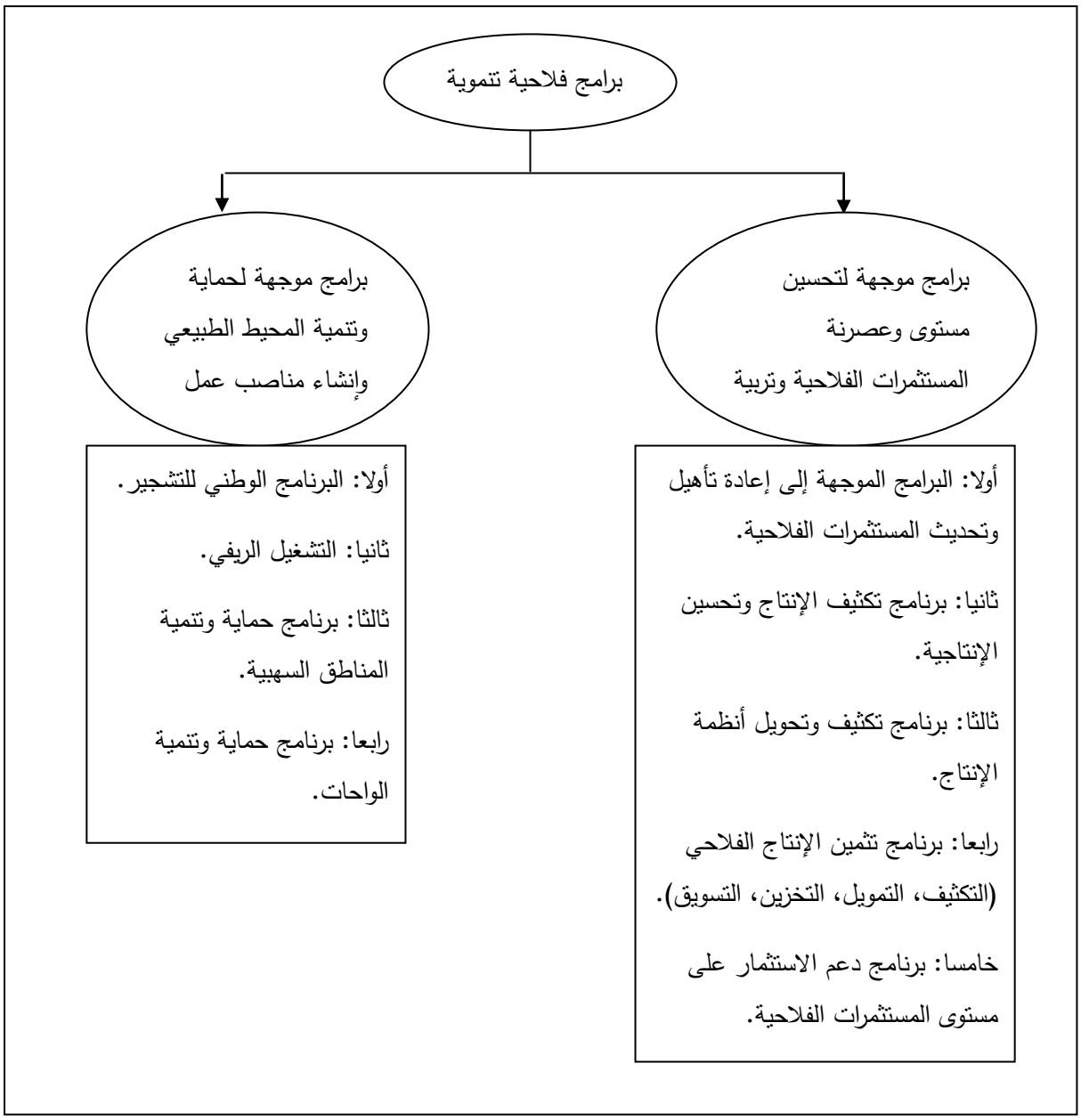

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-Algérien, MADR, note au walis relative au suivi évaluation des programmes de développement agricole et rural, Aout 2000, p :2

-محمد لمين علوان، حليمة عطية، "قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري"، دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد03، 2016، ص :139.

أ. البرنامج تكييف أنظمة الإنتاج :

الهدف من هذا البرنامج هو تكييف أنظمة الإنتاج مع الظروف المناخية والتربة وهذا للخروج من أساليب استغلال الممارسة حاليا في الكثير من مناطق الوطن غير المؤهلة لاستقطاب بعض أنواع الزراعات، لذا فهذا البرنامج يحث الفلاحين على تحقيق ملائمة بين نوع الفلاحة والوسط والمحافظة على الموارد الطبيعية وكذا تحسين مداخيل الفلاحة لأجل زيادة الإنتاجية[1].

ب . برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف الفروع :

في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنميةالفلاحية مزارع نموذجية، تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات) للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر للتقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير[2].

ت. البرنامج الوطني للتشجير:

يهدف هذا البرنامج إلى التوسع في التشجير المفيد بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، النخيل، الفستق) من اجل حماية التربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية،وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها و10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه و350 هكتار لزراعة أشجار الكروم و156 كلم لفتح المسالك وتهيئتها، و30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية و18000 هكتار للعناية بالأشجار، و15000 هكتار للتحسين العقاري[3].

ث. استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للفلاحة عن طريق منح الإمتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في سبتمبر 1997 المحدد لكيفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية السهبية والجبلية[4]، كما يهدف إلى إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي، وتحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق ومكافحة النزوح الريفي من خلال خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة، وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج استصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب عمل على مدار 3 سنوات[5].

[1] زهية قرامطية، "محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة–حالة الجزائر–"، طالبة دكتوراه جامعة البليدة2، ص2.

[2] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2000.

[3] المخطط الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2000، الدورة العادية السادسة عشر 2000.

[4] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 1998.

[5] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إشكالية التنمية الفلاحية، الدورة الرابعة عشر 2000.

ج. دعم استصلاح الأراضي بالجنوب:

جاء هذا البرنامج من أجل وضع السياسات ولإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلالالاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كأشجار النخيل التي تعتبر مصدرا مهما لجلب العملة الصعبة و عمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على وضع الشروط اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أما استصلاح الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة فيفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم مع الظروف البيئية[1].

4. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2002):

جاء هذا المخطط نتيجة لتوسع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2002 ليشمل الريف ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر نظرا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياته، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي، فبدأت الجزائر في تنفيد المخطط سنة 2002 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم، ويعتمد المشروع على إعادة الديناميكية للفضاءات الريفية وتثبيت الأهالي في مناطقهم للتخفيف من النزوح نحو المدن وتحسين ظروف معيشتهم وتنويع نشاطاتهم مع حماية الموارد الطبيعية وإقحام الفلاح في عملية التنمية[2].وتتمثل أجهزة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في:

أ. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 هدفه تدعيم الاستثمارات في إطار تطوير الفلاحة وتمويل الفلاحين،وأهم النشاطات التي يدعمها هذا الصندوق هي تطوير الإنتاج والإنتاجية وتثمين المنتجات الفلاحية وتسويقها وتخزينها وتوجيهها نحو التصدير، بالإضافة إلى تطوير الري الفلاحي وحماية وتنمية الثروات الحيوانية والنباتية والمخزون الأمني وحماية مداخيل الفلاحين، وكذا دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة وتخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية[3].

ب. صندوق استصلاح الأراضيعن طريق الامتياز:

[1] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والتنمية الريفية 2001.

[2] سفيان خير الدين، معطى الله عمراني، "محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة 2000-2013"، مجلة الحقيقة، العدد 31، ص ص:90-91.

[3] زهير صيفي، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج" Assiut j-agric n04 2014، ص :166.

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998 لأجل تدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي، والتي تتطلب مساحات كبيرة الأمر الذي يتولاه الصندوق بعمله للمحافظة على الموارد الطبيعية وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب وقد بلغ عدد المستثمرات الفلاحية المستغلة 27968 مستثمرة إلى غاية 2006[1].

ت. الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وصناديقه الجهوية:

ويقوم هذا الصندوق بدعم وتمويل نشاطات التنمية وتحديث قطاع الفلاحة في إطار تنفيذ البرامج وتوجيه مساهمات الدولة والاستثمارات الإنتاجية، الفوائد الممنوحة للقرض الفلاحي، نشاطات توسيع المساحات الفلاحية المستغلة وتكثيف الإنتاج[2].

ث. صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

يقوم بتقديم إعانات لمكافحة التصحر وتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والفلاحة الرعوية ودعم مداخيل المربيين والفلاحين،من خلال تقديم الإعانات لتغذية القطاعات في حالة فقدان المراعي لنتيجة خطر الرعي وتكثيف أنظمة الإنتاج، تقديم الإعانات للحفاظ على المراعي وتطويرها وتنظيم الاقتصاد الرعوي[3].

ج. صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 بنص المادة 95 منه لأجل تحسين تدخل المستخدمين البيطريين ضد الأمراض والتحكم في النظام الصحي وتكاليف العملات التلقيحية، تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برنامج العلاج الوقائي الوطني، دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية مثل حماية البذور النخلات من التلف والأمراض المساعدة ضد الآفات الفلاحية المحددة بالنصوص التنظيمية[4].

[1] امال بن صويلح، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداةاستراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الأول، افريل 2018، ص:195.

[2] صادق هادي، عمار العماري، مرجع سابق ذكره، ص: 285.

[3] زكرياء جرفي، امنة سفيان، وسيلة السبتي، "دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد01، مارس 2020، ص:247.

[4] توفيق تمار، عز الدين عبد الرؤوف، "التمويل العمومي للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد01، جوان 2019، ص: 41.

ح. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 206/82 المؤرخ في 1982/05/16 حيث يهتم بتمويل ودعم القطاع الفلاحي ومن مهامه ما يلي[1]:

- ✓ وسيلة الدولة لتحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ✓ تقديم مساعدات لجميع الأنشطة التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي كالبياطرة.
- ✓ دعم الاستثمارات الفلاحية الكبرى مثل الري، تربية المواشي وكذا شراء الآلات والمعدات والأسمدة والمواد الكيميائية.
- ✓ دعم الإنتاج الفلاحي.

يمكن تجسيدها وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 05: يوضح أجهزة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

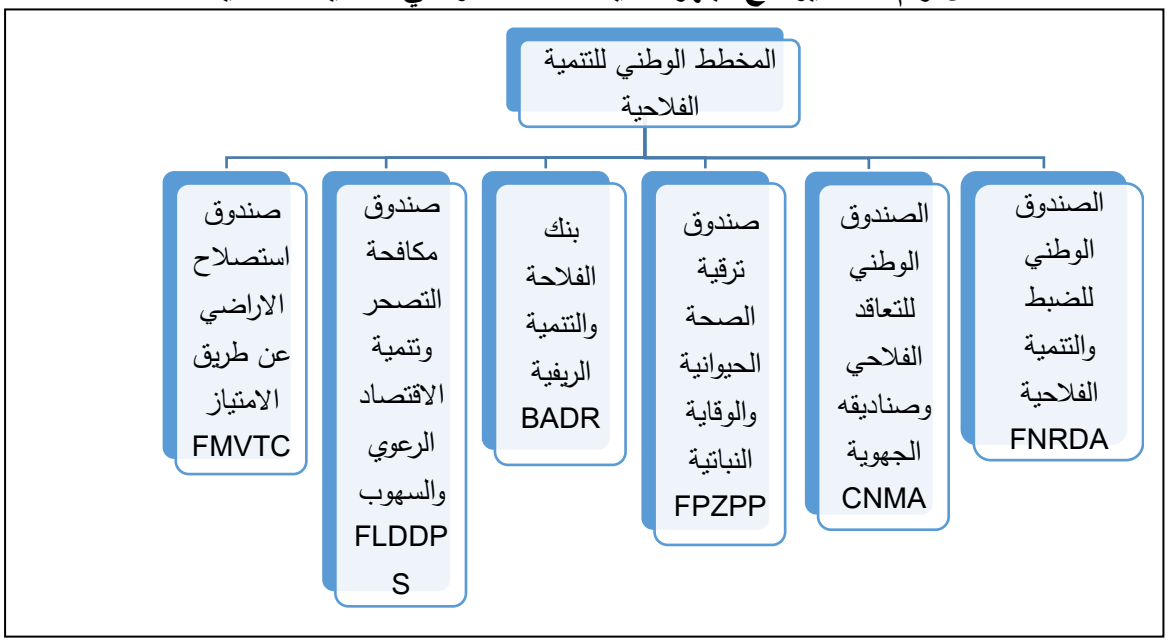

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

[1] شويخي هناء، "آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تحليلية وتقييمية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص:50.

5. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) :

أسس هذا البرنامج بموجب المادة 230 من قانون المالية سنة 2002 الذي يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات؛ حيث أعدت الحكومة هذا البرنامج في سنة 2001 لأجل إعادة تنشيط الطلب على الاستثمار ودعم الأنشطة الفلاحية، النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب عمل جديدة من خلال إعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي هذه الإجراءات من شأنها أن تحقق ثلاث أهداف رئيسية وهي: محاربة الفقر وخلق فرص عمل جديدة، خلق التوازن الجهوي التنموي وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات[1].

الجدول رقم 04: برنامج الإنعاش الاقتصادي-التصريحات المالية حسب النشاط

طبيعة النشاط	الوحدة: مليار دينار					المجموع %
	تصريحات البرنامج					
	2001	2002	2003	2004	2001-2004	
الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الفلاحة والصيد	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الاشغال الكبرى	93.0	73.0	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.0	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصاديوالاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصاديوالاجتماعي للسداسي الأول والثاني، 2001، ص: 139 .

[1] عبد الحميد بوحومة، "الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988، وأثارها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد06، 2006، ص ص:126-127.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو للبرنامج التكميلي في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق انشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد الجزائري[1]، والعمل على ترقية الصادرات الفلاحية لاسيما المنتجات المحلية وحمايتها عن طريق التصدير والتنويع، واستحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب بالقطاع الفلاحي، وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الإجتماعية[2].

الجدول رقم 05: المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2005-2009

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	5.90	1.70	3.40	2.00	1.60
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام %	4.16	0.05	1.53	0.54	0.35

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع الإكتروني (http://data.albankaldawli.org, 02 mai 2021, 10:45)

من خلال الجدول نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري حقق معدلات نمو متذبذبةللناتج الداخلي الخام الحقيقي؛ حيث ترتفع في سنة وتنخفض في سنة أخرى، إذ بلغت 5.90% كأقصى قيمة لها سنة 2005وحقق أدنى قيمة سنة 2009 ب 1.60% ، ويعود ذلك إلى الصدمة النفطية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، كما تم تسجيل معدلات نمو ضعيفةلحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16% كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة هي 0.05%سنة2006.

[1] اكرام بن عزة، فتحي بلدغم، " تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017"، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، مجلد 02، العدد 07، 2018، ص ص:218-219.

[2] سعيج منيرة، محفوظ مراد، "البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017"، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، 2017، ص :5..

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

ويعرف أيضا باسم البرنامج الخماسي حيث يعتبر هذا الأخير من أضخم البرامج التي قامت بها الدولة الجزائرية ، من خلال تنفيذها لسياسة التجديد الريفي والفلاحي لتعبئة الموارد العمومية ب 240 مليون دولار أمريكي، وذلك قصد تشجيع الاستثمارات الخاصة وحماية الممتلكات الريفية المادية وغير المادية[1].

وأهم ما ميز هذا البرنامج هو سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي كانت المحور الأساسي له والقائم على ثلاثة ركائز وهي:

1. التجديد الفلاحي:

عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وعصرنة أجهزتها وزيادة وتيرة انتاج المحاصيل والمنتجات الفلاحية، وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع[2].

2. التجديدالريفي:

يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية[3]،من خلال قيام هذا البرنامج بدعم وتشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم وتحسين ظروفهم المعيشية الخاصة من خلال انجاز مشاريع حيوية أطلق عليها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمتمثلة في التوظيف الأمثل للثروات المتوفرة بتلك المناطق، والاستغلال والتسيير العقلاني لثروات المحلية ورفع القدرات الإنتاجية لها وتثمين منتجاتها وتنويع نشاطاتها الاقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال[4]،أي أن هذا التجديد يهدف إلى حماية وتعزيز الموارد الطبيعية والرعوية وكذا الموارد النباتية والمائية لكل منطقة.

---

[1] كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، "إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2000-2019"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية مقدم لقسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017-2018، ص:41.

[2] كاهنة سعودي، "أفاق تطبيق القرض الرفيق في الجزائر دراسة حالة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة مشداله (46)"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2018-2019، ص :35.

[3] فاروق اهناني، رابح لعروسي، إستراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد02، 02 جوان 2018، ص:369.

[4] مجمد غردي، نصر الدين بن نير، "تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، ص:204.

3. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية:

ظهرت هذه الركيزة من أجل دعم الموارد البشرية بغية حسن تسيير مرحلة التجديد من خلال تقوية القدرات البشرية عن طريق الاستثمار في مجال البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي مع الاهتمام بمصلحة الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومكافحة حرائق الغابات[1].

ويمكن تمثيل هذه الركائز في الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: يمثل ركائز التجديد الفلاحي والريفي ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014

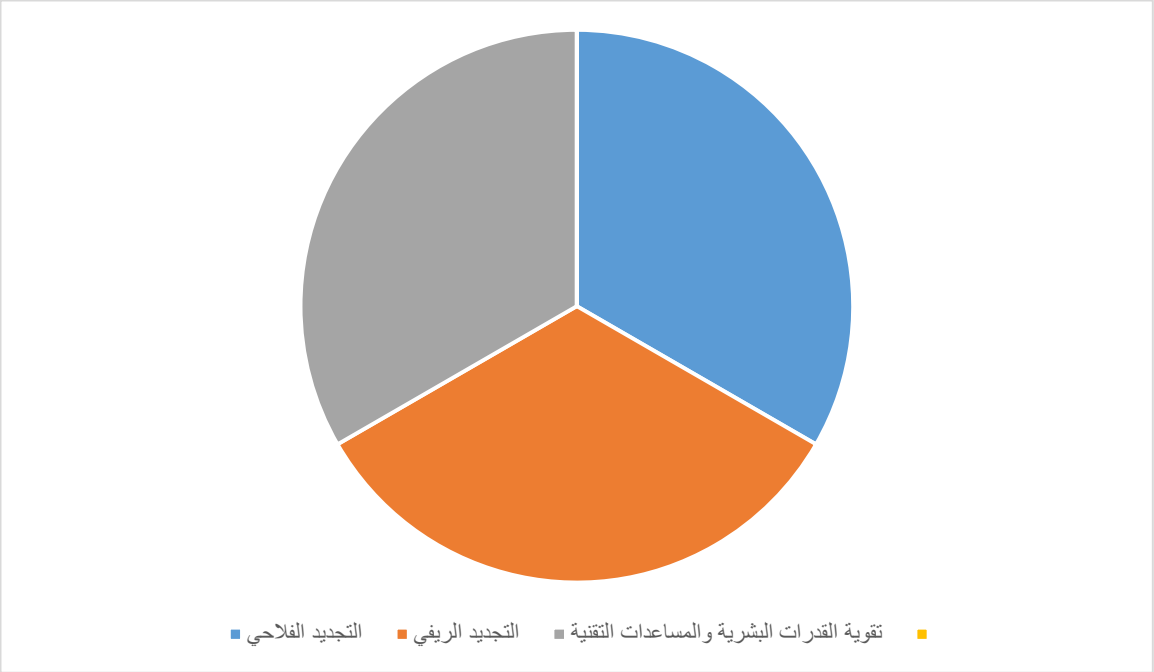

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:سالم أقاري، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 209-2018"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية دورية دولية علمية محكمة، المجلد 03، العدد 09، جانفي 2020، ص :124.

رابعا: المخطط الخماسي 2015-2019

جاء لضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة بفضل تكثيف الإنتاج في الشعب الغذائية الإستراتيجية وكذلك بفضل ترقية التنمية المتكاملة لكل الأقاليم الريفية وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ما يسمح بنظام جهود جديدة، وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي ويهدف هذا البرنامج إلى تدليل الصعوبات القانونية للاستثمار وتأطير انجاز الفلاحين والصيادين للبنى التحتية الضرورية لنشاطاتهم، وتطوير الجهاز الوطني للضبط[1]،ولدى هذا البرنامج عدة تسميات منها برنامج النمو الجديد، مخطط عمل الفلاحة.

[1] زاوي بومدين، سليمان براضية، "سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 02، سبتمبر 2017، ص:104.

[2] سفيان أرفيس،"تقييم التمويل البنكي للقطاع الفلاحي دراسة حالة – بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904"،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية،تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2015-2016 ص:47.

يرتكز هذا المخطط على ثلاث ركائز أساسية يمكن عرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم 07: يوضح ركائز البرنامج الخماسي (2015-2019)

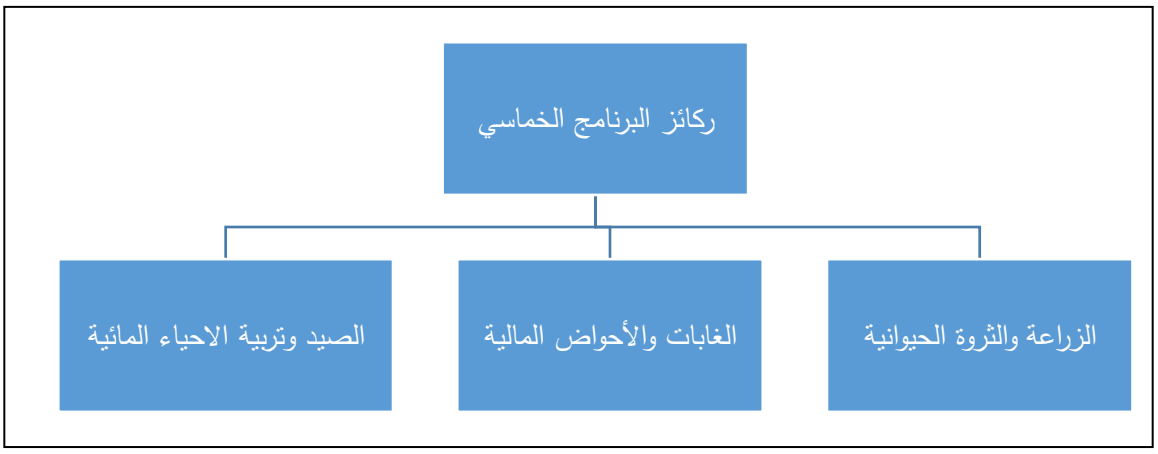

المصدر:رحال فاطمة، طويل حدة، " دور الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019ص: 124.

1. النقاط التي جاء بها المخطط الخماسي 2015-2019

نذكر أهمها وهي:

- ✓ تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 7% بحلول سنة 2019.
- ✓ إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية وتكوين اليد العاملة المؤهلة.
- ✓ تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الفلاحية وتوفير العقار الفلاحي والحصول على خدمات عمومية جديدة.
- ✓ زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية والريفية، التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاسترداد الخاصة بالموارد الاستهلاكية.

بالإضافة إلى[1]:

- ✓ المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.
- ✓ مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية عن طريق تكثيف سياسة الدعم والتمويل.
- ✓ عصرنة الإدارة الفلاحية والرشاد الفلاحي لأجل الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوفير الحماية الحيوانية والنباتية.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري،متاح على الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/tag، 20افريل2021، 12:11.

- ✓ استحداث وسائل المكننة الفلاحية والأسمدة.
- ✓ عزم السلطات العمومية على السعي لأجل تحقيق الامن الغذائي ومواصلة الدعم للقطاع الفلاحي للوصول إلى ذلك.

2. أهداف المخطط الخماسي 2015-2019

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة والعاملة.
- ✓ إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذا الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- ✓ استحداث مناصب الشغل ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ✓ إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين اليد العاملة وتأهيلها.

خامسا: ترقية النشاط الفلاحي على ضوء مخرجات ندوة الإنعاش الاقتصادي اوت 2020

وذلك من خلال:

1. ترقية النشاط الفلاحي على ضوء مخرجات الندوة:

شكلت ترقية الإستثمارات في الصناعات التحويلية وسلاسل توزيع المنتجات الفلاحية وأرضياتها الفلاحية اللوجستية من أجل تثمين الفوائض، ومن بين التوصيات نذكر[2]:

✓انشاء حوافز ملائمة ومناسبة فيما يخص التمويل والعقار الفلاحي والحوافز الضريبية لجذب المستثمرين من القطاع الخاص.

✓تشجيع الفلاحين على الاستثمار الجماعي فيما يخص الصناعات التحويلية ومنصات الخدمات اللوجستية الفلاحية.

✓تحسين حوكمة الأراضي الفلاحية العمومية واعتماد تقنيات إنتاجية فعالة.

✓تطوير تقنيات السقي وزيادة الأراضي الفلاحية المسقية، والحفاظ على الإمكانيات المائية للبلد.

[1] هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، يناير 2020، ص:51.

[2] وداد طالبي، "دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري (دراسة للفترة 2000-2018)"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 31 ديسمبر 2020، ص:570.

✓تعزيز انتاج ونشر الابتكارات التقنية المناسبة لمختلف أنواع المستثمرات الفلاحية.
✓تحسين وتنظيم مهنة الفلاحة وتحريرها من القيود البيروقراطية.
✓تحسين القدرات المالية البشرية لوزارة الفلاحة من أجل إعداد سياسات فلاحية تلائم متطلبات البلد.

2. رهانات القطاع الفلاحي في الجزائر:

تعد الجزائر من أكبر فضاءات المتوسطية في العالم فهذا القطاع سيوفر ثلاثة ملايين منصب شغل ويصدر 300 مليار دولار على الأقل، كما لها إمكانيات فلاحية كل سكان المعمورة بمنتوجات فلاحية صعبة مضادة للأكسدة منها[1]:

✓زيت الزيتون الجزائري أحسن الزيوت في العالم ويصنف كغذاء طبي من الدرجة الأولى.
✓الزيتون والبرتقال الجزائريان يتوفران على أوميغا (3).
✓التمور الجزائرية فركتوز مائة بالمئة (100%).
✓الإمكانيات الفلاحية الجزائرية تفوق 20 مرة الإمكانيات الاسبانية.

هذا جعل واقع ومستقبل الفلاحة الجزائرية في السنوات الأخيرة يحظى باهتمام الكثير من الخبراء والباحثين الذين أعدو وساهموا في الدراسات وافية وشاملة، تمكن في حالة اعتمادها من إعادة بعث الحياة في القطاع الفلاحي بالجزائر ومنحه الصدارة عالميا لاسيما وان الجزائر تتوفر على شريط ساحلي خصب يتجاوز 90 بالمائة مما تتوفر عليه دول البحر المتوسط.

الجزائر تحظى بكل المميزات والخصائص التي تجعلها رائدة وقوية في مجال زراعة الزيتون وإنتاج أفضل الأنواع وأجودها، الذي نال شهرة كبيرة بالأسواق العالمية لتوفره على العناصر والمواد العضوية الصحية التي تجعل منه غداءا طبيا متكاملا.

✓تعتبر الجزائر أكبر فضاء متوسطي لحيازتها 3ارباع المساحة المتوسطية الفلاحية ما جعلها تفوق كالفورنيا 10 مرات وأكثر من 20 مرة اسبانيا.
✓ ان البديل الأول لعائدات قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري هو القطاع الفلاحي ما يتطلب الوقوف والاهتمام بهذا الأخير خاصة أن الجزائر تزخر بطاقات مادية وبشرية ومساحات فلاحية شاسعة تمكنها من تقليص الفاتورة الغذائية التي باتت تقارب الملياري دولار.

فالرهان الحقيق للنهوض بهذا القطاع هو دعم الشباب ماديا ومعنويا في ظل توجه شريحة كبرى منهم اليه وتكوينهم أكاديميا بالإضافة إلى مكننة الفلاحة، الذي يعد السبيل الوحيد لربح الوقت واتقان عمليات

[1] جدي عبد الحليم، شرياق رفيق، "التدابير والإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها وعرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع"، مداخلة بعنوان استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي، جامعة 8ماي 1945 دون سنة نشر، ص ص : 9-11.

الحرث والجني وتسهيل الاستثمار الفلاحي الوطني والأجنبي، الحصول على الأراضي الفلاحية، القروض خاصة في الجنوب، وكذا انشاء تعاونيات وجمعيات لتنظيم الفلاحين ومختلف نشاطاتهم.

سادسا: العوامل الواجب توفرها لنجاح برامج الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي

ان نجاح برامج دعم القطاع الفلاحي المنتهجة يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية:

1- إن برامج الدعم الحالية وما نجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الفلاحي، ورغم ما لهذه البرامج وما نتج عنها من إصلاحات واثأر إيجابية للقطاع الفلاحي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية فيه مرهون ب[1]:

أ. تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الفلاحي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمامبالانتماء الفلاحي وجعله يسير وفق ميكانيزمات أسواق سواء تعلق الأمر بشروك منح القروض أو أسعار الفائدة.

ب. تحرير المنتجات الزراعية من العقود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى السوق الموازنة والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك.

ج. ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيع الملكية الخاصة للأرض وتوفير شروط الحفاظ عليها، على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات.

فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجمع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تمليكها أو تأجيرها لمستغليها.

بالإضافة إلى[2]:

1. ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الفلاحي وتشجيعها من خلال ما توفره من الموارد المالية ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ما له في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، حيث نلاحظ أن ما يقارب 05 مليار دولار تنفق على الأبحاث الفلاحية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية لا يتجاوز 1.3 مليار دولار من حجم هذا الإنفاق.

[1] نور محمد لمين، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة-ولاية تيارت-"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2012-2013، ص:131.

[2] نورة منصوري، مرجع سابق ذكره، ص ص:238-239.

2. من خلال التجربة واستنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمية والقانونية والهيكلية، يتضح أن التفسير عن طريق هذه البرامج لا تكفي وحدها إذ لم يكن العاملون في القطاع الفلاحي طرفا مشاركا فيها، ما يجعل مسألة تعظيم الفلاحية ترتبط بالاتصال العام بينها وبين القطاعات الأخرى أكثر من ارتباطها بالوضع القانوني للإستغلالات الفلاحية، وأن هشاشة القاعدة وضعف إنتاجيتها نتيجة غياب الإدارة والسياسة الفلاحية السليمة التي من شأنها أن تضع حدا للمضاربات التي عرفها القطاع الفلاحي وتوفير الوسائل الضرورية لتثمين العمل الفلاحي.
3. العمل على تطوير وتشجيع القطاع الفلاحي من خلال سياسة فلاحية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يتضمن استقرار اليد العاملة تضع حد للهجرة الريفية، هذه السياسة يجب ان تكون مدعمة بأساليب وتقنيات حديثة مع الاهتمام بالمكننة الفلاحية بدل الطرق التقليدية، والعمل على استغلال مياه الري، وتوفير وسائل التخزين، وانشاءالطرق الرئيسية والفرعية في المناطق الريفية، بالإضافة إلى الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الفلاحي وتطوير جهاز التسويق وتعميم لإرشاد والبحث الفلاحي مع ايجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الفلاحي.

إن جعل الفلاحة ضمن القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية يسمح بالتخفيف من حدة التعبئة الغذائية وتحقيق هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات، يعيد للقطاع الفلاحي الدور والأهمية الحقيقة له بعد ما كان مهمشا في إستراتيجية التنمية المخططة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بتقديم عرض عن واقع الدعم الحكومي الفلاحي بالجزائر بمتغيري الدراسة (الدعم الحكومي والقطاع الفلاحي) من خلال تناول المبحث الأول بعنوان : القطاع الفلاحي في الجزائر والذي قسم بدوره إلى مجموعة من المطالب، والمبحث الثاني بعنوان: عموميات حول الدعم الحكومي الفلاحي والمبحث الثالث الذي كان بعنوان : برامج الدعم الحكومي الموجهة للقطاع الفلاحي الجزائري حيث قمنا بتقسيمهم إلى مجموعة مطالب،ومن بين النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا الفصل هي أن للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الإقتصاد الجزائري ومعرفة حقيقة الدعم الحكومي والفلاحي والإلمام بأهم جوانبه من أشكال وأنواع وأهداف، بالإضافة إلى معرفة غايات البرامج المنتهجة من قبل الحكومة ومدى مساهمتها في تطوير القطاع الفلاحي من خلال الإعانات المالية المقدمة له وتوصلنا أيضا إلى أن الجزائر تتميز بمجموعة من المؤهلات تسمح بتطوير القطاع الفلاحي ودفع عجلة النمو الاقتصادي وترقية عالم الريف.

الفصل الثاني:

أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2000-2020)

تمهيد

يحظى القطاع الفلاحي الجزائري، بمؤهلات عديدة تحتاج إلى الاستغلال الأمثل، وتسطير استراتيجيات تنموية فعالة، ونهدف في هدا الفصل إلى التعرف على أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي، من خلال دراسة عوامل الإنتاج والإنتاج الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي، وترقية التجارة الخارجية من خلال الصادرات والواردات الفلاحية، كون القطاع الفلاحي الجزائري يتأثر بالمتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى خاصة والمتغيرات العالمية عامة.

ونقوم بدراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

1. المبحث الأول: أثرا لدعم الحكومي على عوامل الإنتاج والإنتاج الفلاحي
2. المبحث الثاني: أثر الدعم الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: أثر الدعم الحكومي على عوامل الإنتاج والإنتاج الفلاحي

للتعرف على أثر الدعم الحكومي على عوامل الإنتاج والإنتاج الفلاحي، سنتطرق في هذا المبحث الى دراسة المخصصات المالية للدعم الفلاحي وعوامل الانتاج الفلاحي والإنتاج الفلاحي بتطور المخصصات المالية الفلاحية.

المطلب الأول: تمثيل المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر

لقد حظي القطاع الفلاحي باهتمام الحكومة نظرا لكونه قطاعا استراتيجيا وخصصت له موارد مالية ضخمة، ويمكن تمثيل هده الموارد في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تمثيل المخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي

الوحدة: مليار دج	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000	برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	برنامج توطيد النمو (2010-2015)	البرنامج الخماسي (2015-2019)
إجمالي المخصصات المالية	55.9	525	4202.7	21214	22100
نصيب القطاع الفلاحي	46.8	65.4	300	1000	1000
النسبة المئوية %	83.72	12.46	7.14	4.71	4.52

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-Be nallbelkacem ; Zoubidamohsin ; Belhiayamina, "le développement du secteur agricole" ; facteur de croissance économique et de l'emploi en Algéria cours de la période (2001-2016) resue international des sciences gestion, numéro 3, avril 2019, p.p : 602-603.

-بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2015-2019، 18 سبتمبر 2014.

-سليمان بلعور، لخميسي الواعر، "دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009_2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، ص ص: 31-320.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب القطاع الفلاحي ضمن المخططات التنموية للفترة 2000-2019 يرتفع من مخطط لأخر، حيث بلغت أقل 46.8 (مليار دج) سنة 2000 لتصل إلى اعلى قيمة في برنامج توطيد النمو خلال فترة 2010-2015.والبرنامج الخماسي 2015-2019 ب 1000 مليار دج، وهي قيم منخفضة نسبة إلى اجمالي المخصصات المالية، أما النسبة المئوية للقطاع الفلاحي فتنخفض من مخطط لأخر حيث بلغت اعلى نسبة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ب 83.72% لتواصل الانخفاض في كل برنامج بالنسب التالية على التوالي 12.45%، 7.14%، 4.71%، لتصل إلى 4.52% عند البرنامج الخماسي 2015-2019والتي يمكن توضيحها أكثر في الشكل الموالي:

الشكل رقم 08: يوضح النسب المئوية للمخصصات المالية ضمن برامج الدعم للقطاع الفلاحي

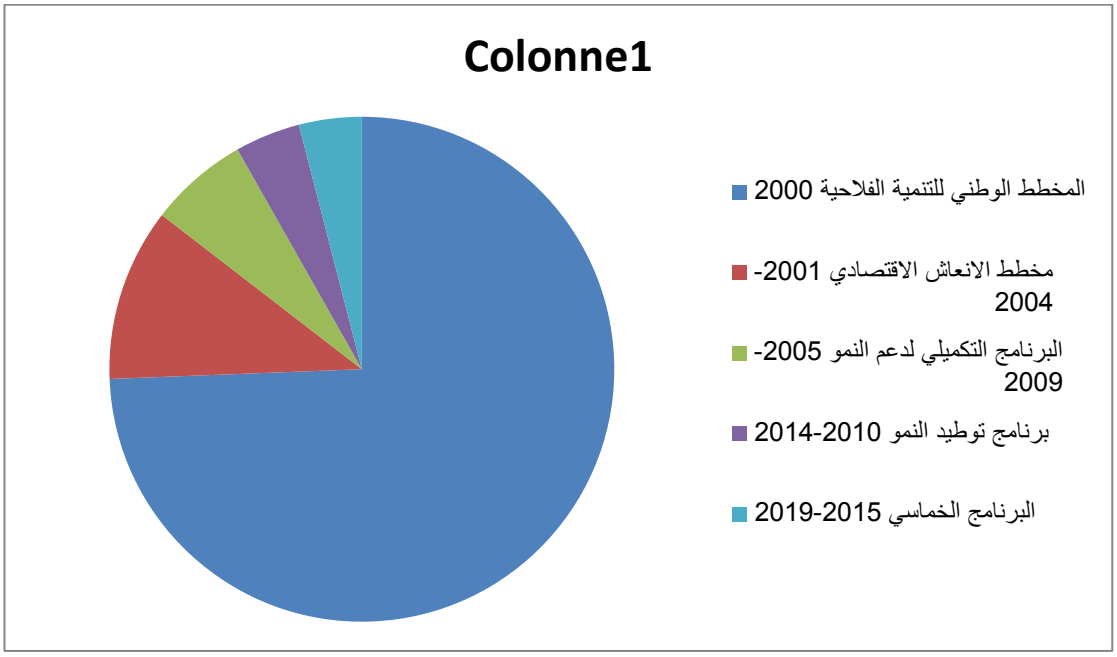

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-معطيات الجدول رقم 06

-عائشة سلمة كيحلي، حدة فروحات، "مساهمة سياسات الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 03، 31 ديسمبر 2017، ص:179.

من خلال الشكل رقم 08 نلاحظ أن النسب المئوية للمخصصات المالية لدعم القطاع الفلاحي في انخفاض مستمر؛ بداية من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 التي بلغت نسبته من المخصصات المالية الإجمالية 83.72%إلى أن يصل إلى نسبة 4.52% عند البرنامج الخماسي 2015-2019، وهذا راجع إلى اهتمام الدولة بالاستثمارات في مجالات أخرى لأجل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة التي تتطلب دعما كبيرا خاصة المشاريع التي تتجاوب بسرعة أكبر لبلوغ هذه الأهداف.

- ✓ تمثيل المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي:

لقد خصصت لصناديق الدعم الفلاحي مبالغ مالية قصد تأدية المهم الموكلة إليها والجدول التالي يوضح المخصصات المالية لهده الصناديق خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2009.

الجدول رقم 07: المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2000-2009(الوحدة :مليون دج)

الصندوق	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
FPZPP	المخصصات	154.6	383.6	166.1	159.1	269.9	191.6	1066.1	508.8	1469.3	1172.6
FLDDPS	المخصصات	-	_	500	2000	5660	5108	9068	10512.4	15512.4	15762.4
FMVTC	المخصصات	14000	10000	10000	20000.03	8840.24	13000.38	14280.65	13905.71	15270.39	16520.42
FNDIA	المخصصات	-	-	-		-	-	39335.3	24945.7	59254.2	58781.6
FNRPA	المخصصات	-	-	-	-	-	8500	8500	8500	14500	12000
مجموع	المخصصات	14154.6	10383.6	10666.1	4159.13	14770.14	26799.98	72250.05	58372.61	106006.29	104237.02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: سفيان حنان، مرجع سابق الذكر، ص:135.

منذ بداية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحيةوالريفية وكذا برنامج التجديد الفلاحي والريفي، تم تطوير حجم الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الأرياف، ومن الجدول أعلاه توجد عدة ملاحظات منها: أن المبالغ المالية المخصصة لصناديق الدعم الفلاحي تشهد تذبذبا من سنة إلى أخرى في كل الصناديق،إذ خصص لصندوق الترقية الحيوانية والوقاية النباتية مبلغ 154.6 مليون دج وهي أدنى قيمة حصل عليها هذا الصندوق وأعلى قيمة ب1172.6مليون دج سنة 2009، أما صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب فنلاحظ غياب الدعم خلال سنتي 2000- 2001 ليحصل على الدعم بداية من سنة 2003 بقيمة 500 مليون دج وهي أدنى قيمة لتصل مخصصاته إلى أعلى قيمة ب15762.4 مليون دج ،أما صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز فقد خصص له مبلغ 1400 مليون دج سنة 2000 لينخفض سنة 2001-2002 إلى 10000 مليون دج لتبدأ المخصصات المالية في التذبذب وتصل إلى أعلى قيمة ب 8840.24 مليون دج سنة 2004،لكن الصندوق الوطني لدعم الاستثمار لم يحصل عل مخصصات مالية خلال الفترة 2000-2005 ليتقلى الدعم بتأسيس البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 لتخصص له مبالغ الدعم الفلاحي ب39335.3 مليون دج سنة2006 إلى غاية سنة 2009 بقيمة مليون دج 165020.42مليون دج،أما الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي أيضا لم يتلقى الدعم خلال الفترة 2000-2004 ليحصل عليه سنة 2006إلى غاية 2009 بمبلغ 8500 مليون دج و12000 مليون دج على التوالي سنة2009، ويعود سبب الانخفاض في هذه المخصصات إلى البرامج التنموية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائري وجملة الأهداف التي جاءت بها.

كما نلاحظ أن إجمالي المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي سنة 2000 تقدر ب14154.6مليون دج لتنخفض سنة 2001 بقيمة 10383.6مليون دج، لتصل إلى أدنى قيمة ب4159.13مليون دج لتعاود الارتفاع بداية من سنة 2004 لتصل إلى أعلى قيمة سنة 2008 ب106006.29 مليون دج لتنخفض سنة 2009 ب104237.02 مليون دج، وهذا ما يدل على حرص الجهات المعنية على توفير الدعم الفلاحي خاصة بعد تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

أما صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة من 2010-2014 فيمكن تقسيمها إلى قسمين، صناديق خاصة بالتنمية الفلاحية وأخرى خاصة بالتنمية الريفية، حيث قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2012 بدمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب 140-302 ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه، واستحداث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية تحت حساب 139-302 ويكون مدير المصالح الفلاحية المسؤول عنه.

الجدول رقم 08: تطور مخصصات دعم القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2016 (الوحدة: مليار دج)

السنوات	الدعم الكلي	الدعم الفلاحي	نسبة الفلاحة من الدعم الكلي%
2000	265.83	43.53	16.37
2001	446.44	75.45	16.9
2002	507.26	94.21	18.57
2003	508.1	85.11	16.75
2004	553.12	96.05	17.36
2005	1019.73	112.91	11.7
2006	1168.47	201.03	12.048
2007	1906.16	308.55	16.18
2008	2136.39	393.74	18.43
2009	2503.42	335.59	13.4
2010	2778.92	392.44	14.12
2011	2144.35	301.25	14.04
2012	1811.97	129.61	7.15
2013	2050.34	209.52	9.95
2014	2802.09	315.95	11.27
2015	2050.34	203.52	9.92
2016	2403.39	271.43	11.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:لخميسي الواعر، "دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي الجزائر"دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016"،مرجع سابق الذكر، ص: 126.

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في مساهمة الحكومة خلال فترة 2001-2007 كان الدعم في ارتفاع مستمر، أما سنة 2008 فقد سجلت اعلى قيمة قدرت ب 393.74 مليار دج وشهدت تطور ملحوظ إلى غاية 2016 باستثناء سنة 2009.

أما الفترة من 2000-2014 شهدت تذبذب في الدعم الفلاحي لظروف معينة من بينها حدوث ضائقة مالية من خلال انخفاض أسعار البترول، وفي سنة 2015 انخفضت إلى 2050.34 مليار دينار جزائري، أما في 2016 ارتفعت لأن الدولة توجهت إلى التنويع الإقتصادي بالإعتماد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات من أجل تجنب الوقوع في الأزمات المالية في حالة انخفاض أسعار البترول.

كما يظهر من خلال الجدول أن مكانة الفلاحة غير مستقرة، وهذا ما تبرزه نسبة الفلاحة من الدعم الكلي بالنسبة لمجموع الدعم الكلي غير منتظمة، حيث بلغت أقصى نسبة 18.57% وذلك سنة 2002، كما تشهد سنة 2015 أدنى نسبة لمخصصات الدعم الفلاحي بالنسبة للدعم الكلي، حيث قدر ب 9.92%، وهذا راجع إلى بداية تراجع أسعار المحروقات ما جعل الحكومة تعمل على تخفيض مجمل النفقات العمومية من أجل إعادة التوازنات المالية للبلاد، ومن خلال الأرقام الواردة في هذا الجدول يتضح أن للخزينة العمومية دور كبير في دعم القطاع الفلاحي الجزائري فهي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي بالنسبة للفلاحة في الجزائر.

المطلب الثاني: تطور المساحات الفلاحية وسعة المياه المستخدمة للسقي في الجزائر

تعتبرالأراضي الصالحة للفلاحةإلى جانب الموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية التي تقوم عليها الفلاحة وفيما يلي جدول يوضح تطور الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر.

أولا: تطور المساحات الفلاحية

ويمكن تمثيل المساحات الفلاحية في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: تطور المساحات الفلاحية 2000-2017(الوحدة:هكتار)

السنوات	المساحات الفلاحية المستغلة فعلا (1)	المراعي (2)	اراضي الفلاحية غير مستغلة (3)	المساحةالكليةالصالحة للفلاحة 1+2+3
2000	8227440	31794320	886340	40908100
2001	8193740	31914760	875340	40983840
2002	8228980	31624770	882460	40736210
2003	8270930	31635240	911770	40817940
2004	8321680	32824410	1063510	42209600
2005	8389640	32821550	1169440	42380630
2006	8403570	32776670	1187650	41367890
2007	8414670	32837225	1196945	42448840
2008	8425021	32884875	1126355	42436251
2009	8423340	32955880	1087700	42466920
2010	8435028	32938200	1071022	42444350
2011	8445490	32942086	1056284	42443860
2012	8454630	32943690	1101110	42499430
2013	8461880	32969435	1458095	42889111
2014	8465040	32965976	1458095	42889111
2015	8487854	32968513	1938887	43395254
2016	8449425	32910650	2036089	43396164
2017	8500000	32860075	2036999	43397074

Source :ministère de l'agriculture et du développement rural, statistique agricoles, 2000-2017.

المساحة الكلية الصالحة للفلاحة لم تتزايد إلا بنسب ضئيلة جدا لم تتجاوز 6.08 بالمائة أي 2488974 هكتار من سنة 2000 إلى2017؛ حيث نستطيع القول بأنها ثابتة لا تعكس الجهود المبذولة على هذا المستوى، هذا بالإضافةإلى أن هذه المساحة لا تستغل بشكل كبير اذ لم تتعدى نسبة المساحةالمستغلة فعلا 19.58 بالمائة لسنة 2017 وهي نسبة ضئيلة مقابل 80.41 بالمائة من الأراضي الصالحة للفلاحة غير مستغلة نفس الشيء بالنسبة لسنة 2016 اذ نسبة الأراضي المستغلة فعلا بلغت 19.47 بالمائة ونسبة المساحة المستغلة فعلالم تتجاوز 20 بالمائة في أحسن حالاتها على امتداد فترة الدراسة وهذا الشيء مؤسف يعكس لنا مدى إهدار الأراضي الصالحة للفلاحة و استغلالها بالشكل الذي يحقق الأمن الغذائي هذا من جهة ومن جهة أخرى تبين لنا الأرقام أن الأراضي المستصلحة شبه غائبة، وهذا راجع الى عزوف الشباب الجزائري على الاستثمار في القطاع الفلاحي،لأنه يفضل الاستثمار في مجالات أخربحثا عن مداخيل أكبر.

ثانيا: المساحات المروية

ويمكن تمثيل المساحات المروية في الجدول التالي:

الجدول رقم10: تطور المساحة المروية خلال الفترة 2000-2015(الوحدة:هكتار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المساحة المسقية 1	350000	617427	605130	673340	758320	803880	835590	834780
المساحة الفلاحية المستغلة 2	8227440	8193740	8228980	8270930	8321680	8389640	8403570	8414670
نسبة 2 إلى 1%	4.25	7.54	7.35	8.14	9.11	9.58	9.94	9.92
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساحة المسقية	855720	884337	985220	987005	1042920	1089500	1147255	1260508
المساحة الفلاحية المستغلة	8425021	8423340	8435028	8445490	8454630	8461880	8465040	8487854
نسبة2 إلى 1%	10.16	10.50	11.68	11.69	12.34	12.88	13.88	14.85

المصدر:سفيان حنان "السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية" تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019-2020، ص4.

من الجدول السابق تبين ان نسبة الأراضي المروية في تزايد مستمر نسبة للمساحة المستغلة حيث بلغت عام 2015 نسبة قدرها 14.85%، بعدها كانت 4.25% عام 2000، إلا أن هذا غير كافي رغم التحسن المسجل في إذ تعتبر المساحات المروية في الجزائر ضئيلة جدا ويجب العمل على توسيعها من خلال الاعتماد على الرش المحوري والري بالتقطير باستغلال الموارد المائية التقليدية كالمياه الجوفية والموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر، وبذلك يقل الاعتماد على الامطار التي تمتاز بالتذبذب مع صعوبة التنبؤ بها وهذا يؤدي الى تحقيق زيادة في الانتاج.

المطلب الثالث: تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي بين 2000-2018

ان دراسة العمالة يعد أمرا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية، لكن العمالة في القطاع الفلاحي من المعطيات غير المحصورة في الجزائر لأنه لا يمكن عد الأشخاص المعنيين بالنشاط الفلاحي بصورة كافية، لكن بالإمكان إعطاء فكرة شاملة حول تطور العمالة في هذا القطاع من خلال الأشخاص الذين يمارسون الشغل الفلاحي بصفة أساسية وليس بصفة ثانوية، ويمكن معرفة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 11: تطور حجم العمالة في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2018

السنوات	اجمالي العمالة المستغلة	العمالة في القطاع الفلاحي	
		عدد العمال	نسبة العمالة %
2000	5726	873	15.25
2001	6229	1312	21.06
2002	6653	1328	19.96
2003	6684	1412	21.13
2004	7798	1617	20.74
2005	8044	1380	17.16
2006	8869	1609	18.14
2007	8594	1170	13.61
2008	9146	1252	13.69
2009	9472	1242	13.11
2010	9735	1136	11.67
2011	9599	1034	10.77
2012	10170	912	8.97
2013	10788	1141	10.58
2014	10239	899	8.78
2015	10494	917	8.66
2016	10845	865	7.98
2017	10858	1102	10.15
2018	1111	1067	9.69
المجموع	160266	22268	-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:زكرياء جرفي "أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر"، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي جامعة محمد حيدر بسكرة، 2019-2020، ص :26.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب القطاع الفلاحي من العمالة يبلغ 22268 عامل من سنة 2000-2018 وهو أقل بكثير من اجمالي العمالة المشتغلة في نفس الفترة حيث بلغ عدد العمال 16266 عامل ونلاحظ تذبذب فب معدلات التشغيل خلال سنوات الدراسة لتبلغ أعلى معدل سنة 2003 بنسبة 21.13% وأدنى معدل بنسبة 7.98% سنة 2016 وهذا التذبذب راجع إلى قلة الدعم المقدم للقطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية المنتهجة في الفترة الممتدة من 2000-2018 وانتقال قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وعدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح.

عدد العمال

الشكل رقم 09: يوضح حجم العمالة في القطاع الفلاحي

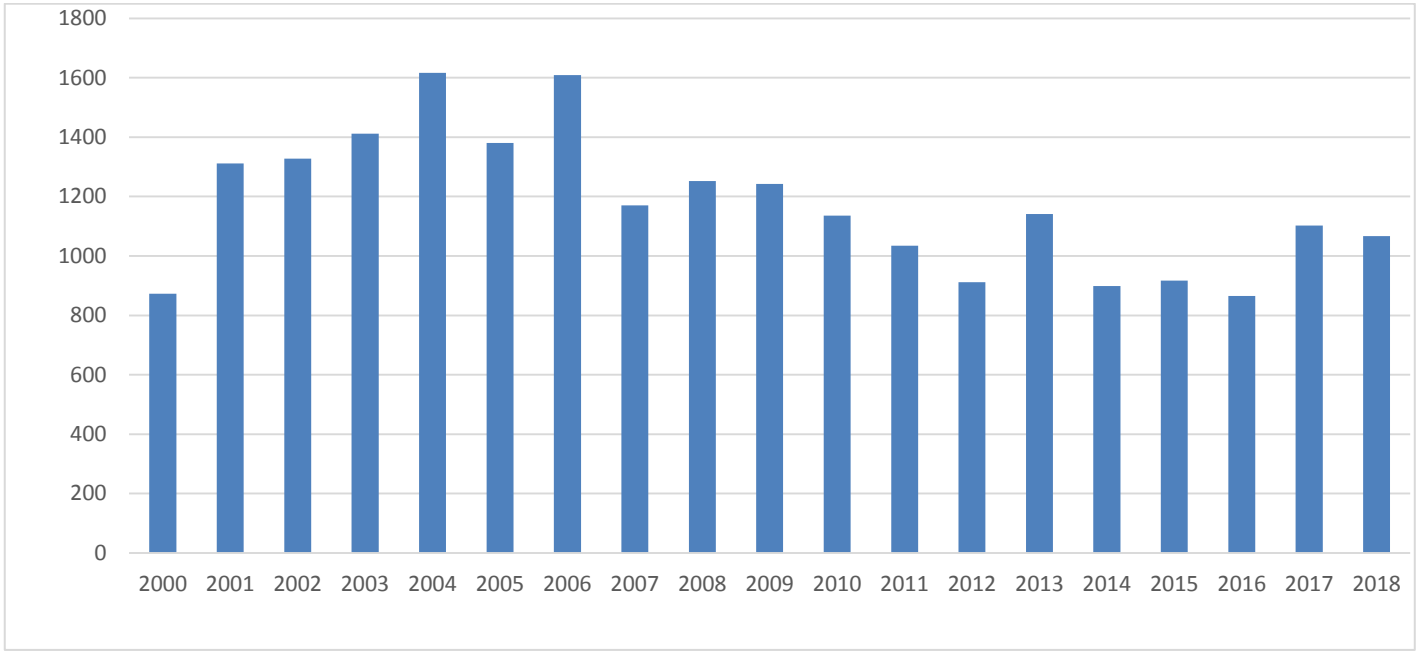

السنوات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : الجدول رقم 11.

من خلال الشكل يتضح لنا أن قطاع العمالة يشهد تذبذبا في الارتفاع والانخفاض بمرورالسنوات حيث أن هذا التباين بين السنوات ليس بكبير حيث شهدت أكبر حجم للعمالة في القطاع الفلاحي سنة 2004 ب1617 عامل وتدنى في سنة 2016 بتسجيل 865 عامل.

المطلب الرابع: تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر

ان توفر المواد النباتية والحيوانية يحسن المستوى المعيشي للسكان في الاجل القريب والبعيد كما ونوعا، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال تقديم الدعم والتحفيزات الضرورية لتحقيق شروط النتاج من خلال برامج الدعم الحكومي الفلاحي الجزائري المنتهج.

أولا: الإنتاج النباتي

يضم الإنتاج النباتي الجزائري مجموعة كبيرة من الانواع التي تنتجها الحبوب والأشجار بمختلف أنواعها، ونخص بالذكر المنتجات ذات الأهمية البالغة في تغذية السكان من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 12: تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 2000-2018(الوحدة :طن)

السنوات	الحبوب	التمر	الزيتون	البطاطا	الحمضيات	زراعة الكروم	الطماطم الصناعية	البقول الجافة
2000	9318	3200	2171	12077	4326	2038	4754	214
2001	26575	3700	2003	9672	4700	1962	4570	384
2002	19514	4373	1919	13335	5165	2344	4163	435
2003	42644	4184	1676	18799	5599	2780	4302	587
2004	4313	4426	4688	18963	6091	2839	5786	580
2005	35250	5163	3165	21566	6274	3340	5097	471
2006	40128	4982	6247	21810	6803	3980	2472	441
2007	36019	5269	2090	15069	6895	2450	2528	501
2008	15336	5528	2541	21711	6974	4020	5126	402
2009	61227	6007	4752	26361	2445	4925	3223	643
2010	45586	6447	3113	33003	7881	6506	7619	723
2011	42500	7200	6100	37800	11100	5708	7100	790
2012	51200	7890	3920	42200	10900	5180	8600	840
2013	49100	8482	5780	48865	12050	5681	9100	958
2014	34320	9344	4890	46735	12710	5714	10930	937
2015	37555	9904	6537	45396	13420	5681	12908	874

2016	34942	1296	6964	47581	12032	5714	12355	773
2017	34750	1100	6844	46060	12500	6270	12300	820
2018	60000	10200	8000	5666	12940	-	13720	-
متوسط انتاج الفترة	37701.63	6523.11	4415.74	30416.00	8360.68	4285.11	7168.74	683.61

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-ons, l'Algérie en quelques chiffres.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.aoad.org/statbook35.htm 15 افريل 2021، 12:11.

نلاحظ من الجدول رقم 12 ان الإنتاج النباتي بمختلق أنواعه عرف تطورا من بداية سنة 2000 أي بداية من المخططات التنموية، حيث شاهدت الحبوب ارتفاع كميتها في الفترة الممتدة من 2000-2018 بنسبة فاقت 270% والبطاطا بنسبة 281.4%والزيتون ب215.2% وكذا التمور بنفس النسبة، أما باقي المنتوجات وخاصة البقول فقد تطورت بنسبة 500% تقريبا ويرجع التحسن في الإنتاج إلى الاستغلال الجيد للموارد المتاحة من طرف الدولة.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

تمثل الثروة الحيوانية عنصرا أساسيا في تعزيز الأمن الغذائي، وأهم مورد في النظام الاقتصادي بعد الثروة النباتية والأكثر ملائمة للبيئة الرعوية باستغلال المراعي الطبيعية المنتشرة على مساحات هائلة في المناطق الجافة والشبه جافة والجبلية وتشتمل الثروة الحيوانية على الحيوانات بمختلف أنواعها والتي يتم استغلالها للحصول على اللحوم بجميع أنواعها والحليب والبيض ومنتجات أخرى تدخل في غذاء الانسان والجدول التالي يوضح أهم المنتجات الحيوانية في الجزائر.

الجدول رقم 13: تطور الإنتاج الحيواني في الفترة 2000-2017

السنوات	الحليب(مليار لتر)	اللحوم الحمراءمليون قنطار	اللحوم الحمراء مليون قنطار	البيضمليار بيضة	العسل ألف قنطار	الصوفألف قنطار
2000	1.55	2.5	1.98	2.02	10.45	177.09
2001	1.63	2.6	2.01	2.16	16.39	181.4
2002	1.54	2.9	1.5	3.22	9.5	197.5
2003	1.61	3	1.56	3.3	21	200
2004	1.91	3.2	1.7	3.5	28	230
2005	2.1	3.01	1.68	3.44	29.9	235
2006	2.2	2.99	1.45	3.57	25	24
2007	2.18	3.2	2.6	3.81	29.6	223.1
2008	2.21	2.21	3.06	3.5	33.12	121.9
2009	2.39	3.46	2.09	3.38	40.2	278.2
2010	2.7	3.82	2.82	4.37	48.8	261.2
2011	2.93	4.2	3.36	4.82	48.8	281.3
2012	3.09	4.4	3.6	5.82	53.8	315
2013	3.4	4.7	4.18	5.98	61.6	368.8
2014	3.5	4.86	4.6	6.06	57.1	367.7
2015	3.9	5.25	5.09	6.5	65.9	391.8
2016	3.7	5.38	5.1	6.69	71.32	388.16
2017	3.52	5.44	5.8	6.57	61.23	390
متوسط الانتاج	2.56	3.73	2.98	4.35	40.06	262.90
معدل الارتفاع %	127.10	117.6	167.68	225.25	485.83	120.23

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، احصائيات مأخوذة من مديرية الإحصاء ونظم المعلومات، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QA، 14 ماي 2021، 12:22.

نلاحظ من الجدول رقم 13 أن هناك زيادة في نمو الإنتاج الحيواني بمختلف أنواعه خلال الفترة من 2000 إلى 2017، اذ نجد ان الحليب ارتفع من 1.55 مليار لتر سنة 2000 إلى 3.52 مليار لتر سنة 2017، بمتوسط انتاج 2.56 مليار لتر ومعدل نمو 127%، أما فيما يخص انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء تشهد تذبذب في قيمها بداية من 2000 ب2.5 و1.98 لتصل سنة 2017 إلى 5.44 و5.3 مليون قنطار بمعدل نمو 117% و167% و متوسط انتاج 3.73 و2.98 على التوالي وهذا راجع إلى زيادة رؤوس الأغنام ، أما إنتاج البيض فقد ارتفع بشكل ملحوظ وكبير إذ حقق أعلى قيمة سنة 2016 ب6.69 مليار بيضة بمتوسط نمو 4.35 ومعدل نمو 225%، وكذلك نفس الامر بالنسبة للعسل والصوفإذا تطور أنتاجهما خلال نفس الفترة بمتوسط انتاج 40.06 و262.90 معدل ارتفاع 485.93% و12023% على التوالي وهما معدلان مرتفعين وجيدين بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتعود الزيادة في كمية الانتاج الحيواني المحققة إلى اتساع مشاريع التربية والإنتاج الحيواني من السلالات الجيدة للأغنام، الأبقار،الدواجن،إلى جانب تطبيق برامج الدعم الفلاحي الجديدة المقدمة لفروع الإنتاج الحيواني بالإضافة إلى حجم الثروة الحيوانية التي تمتلكها الجزائر.

ثالثا: إنتاج الصيد البحري

كان لهذا القطاع أيضا نصيب من الاهتمام الحكومي الجزائري، ومصدر الثروة السمكية في الجزائر هم حرفيو الصيد البحري، ويتم توفير هذه الثروة بشكل دائم من خلال المحميات البحرية المسيرة من قبل المتخصصين في مجال الصيد البحري، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج السمكي والمائي خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم 14: تطور الإنتاج السمكي خلال الفترة 2000-2017 (الوحدة: طن)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج البحري	113157	133623	134320	141528	137108	139459	157021	148843	142035
الإنتاج المائي	250	454	476	476	240	368	288	405	2780
المجموع	113407	134077	134796	141768	137749	139827	157309	149248	144815
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنتاج البحري	130120	95168	104008	108207	102220	100150	105200	102140	108120
الإنتاج المائي	2163	1759	2250	2648	2193	2411	1327	1960	2116.8
المجموع	132283	96927	106258	110855	104413	102561	106527	104100	110236.8

Source :ons l'Algérie en quelques chiffres

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 14 ان الإنتاج السمكي أو البحري عرف ارتفاعا في النمو بداية من سنة 2000حيث بلغ 113157 طن وصولا إلى 141528 طن سنة 2003 ليعاود الانخفاض سنة 2004 ب 137108 طن، ثم يرتفع سنة 2005 الى غاية 2006 ويسجل اعلى قيمة ب 157021 طن و هي أعلى قيمة سجلها الإنتاج السمكي خلال الفترة 2000-2017، ويبقى التذبذب خلال سنوات الفترة 2009-2017ليسجل ادنى قيمة ب95168طن سنة 2010 و اعلى قيمة سنة 2009ب130121طن.

آما الإنتاج المائي خلال الفترة 2000-2008 سجل تذبذبا في الإنتاج؛حيث بلغ 250طن سنة 2000وهي اقل قيمة خلال هذه الفترة و اعلى قيمة ب2780طن سنة 2008وكذالك في الفترة 2009-2017ليسجل اعلى قيمة سنة 2012ب2648طن وادنى قيمة ب1327طن سنة 2015حيث شهدت السنوات الاخيرة تذبذبا في الانتاج السمكي و المائيلم يتجاوز110236.8طن سنة 2017، أي أن هذا القطاع لم يستجب لبرامج الدعم الموجه له رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتطويره، على عكس الإنتاج المائي الذي استجاب لهذه الجهود حيث ارتفع الإنتاج من 250في سنة 2000 إلى 2116.8 طن سنة 2017 وهي أعلى قيمة يسجلها مجال تربية المائيات، لكنالتطور في الإنتاج السمكي أكبر بكثير من التطور في الإنتاج المائي خلال الفترة2000-2017، و هذا راجع الى اهتمام الجزائر بالثروة السمكية من خلال تقديم الدعم المالي و العتاداللازم لتطوير هذا القطاع .

المبحث الثاني: أثر الدعم الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الجزائري

يهدف هذا المبحث إلى توضيح ووصف وتحليل انعكاسات الدعم على القطاع الفلاحي من خلال دراسة تطور أسعار المواد الغذائية ومساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر

عرفت أسعار المواد الغذائية الأساسية في الجزائر بعض التطورات وذلك بفعل تأثرها بالأسعار العالمية وفيما يلي جدول يعرض أهم التطورات.

الجدول رقم 15: تطور الأسعار المحلية للمواد الغذائية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنوات	حليب طازج 1ل	زيت مائدة 2ل	سكر 1كلغ	دقيق القمح 25كلغ
2000	24.38	135.85	59.69	779.19
2001	25.00	136.03	61.11	779.44
2002	25.00	147.88	64.04	779.44
2003	25.00	150.60	62.51	780.64
2004	25.00	163.82	62.05	779.44
2005	25.00	162.72	62.77	777.44
2006	25.00	180.68	72.63	791.01
2007	25.00	207.39	74.58	954.69
2008	25.00	305.26	74.06	964.64
2009	25.00	230.74	77.77	970.41
2010	25.00	250.42	102.12	994.68
2011	25.00	258.04	101.92	1088.18
2012	25.00	259.23	97.96	1126.54
2013	25.00	260.76	96.52	1126.54
2014	25.00	255.51	95.45	1126.54
2015	25.00	250.45	95.22	1167.74
2016	25.00	250.45	96.28	1187.87

المصدر: سفيان حنان، مرجع سابق ذكره، صص : 106-107.

ويجب الإشارة إلى ان هذه الأسعار هي أسعار السوق (أسعار بعد الدعم) وليست الأسعار الحقيقية، الملاحظة من الجدول أعلاه ان أسعار الحليب المدعم قد بلغت 25 دج/ل وذلك منذ سنة 2001 إلى يومنا هذا، فبحيث عرف زيت المائدة ارتفاعا محسوسا حيث بلغ 250.45 دج للقارورة 2ل حيث سجلت سنة 2000 ادنى سعر 135.85دج للقارورة 2ل أما اعلى سعر فسجل سنة 2008 ب305.26 دج للقارورة 2ل وهذا الارتفاع راجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار الزيوت النباتية في الأسواق العالمية مما أثر على الأسعار المحلية و أدى إلى ارتفاعها ليتعافى بعدها السعر وينزل إلى 250.45 دج للقارورة 2ل بالرغم من ذلك لم يرجع سعر الزيت إلى مستواه قبل أزمة 2008 اين كان يبلغ 207.39 دج سنة 2007 و180.68 سنة 2006.

وسجل سعر السكر ارتفاعا محسوسا سنة 2000 ليبلغ 59.69 دج/لكلغ الواحد ليرتفع تدريجيا من سنة لأخرى إلى ان بلغ 102.12 دج/كلغ سنة 2010 لكن خلال السنوات اللاحقة استقر سعره في حدود 95 دج/كلغ،

أما سعر دقيق القمح يتراوح مابين 779.19 دج/للكيس و791.01 دج/للكيس من 2000 إلى 2006، لكن ارتفع سعر القمح وسجل قفزة سنة 2011 وبلغ سعره 1088.18 وواصل الارتفاع إلى أن بلغ سعر الحقيقي سنة 2016 إلى 1187.87 دج للكيس 25كلغ.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي

لمعرفة مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني نتطرق إلى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال القيمة المضافة التي يقدمها له ومعدل نموه خارج قطاع المحروقات ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والاشكال التالية:

الجدول رقم 16: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وتطور معدلات نموه خارج قطاع المحروقات من 2000-2019

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليون دج)	النسبة في الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة القيمة المضافة خارج المحروقات %	معدل نمو القطاع الفلاحي %
2000	346171.4	9.0	15.5	-
2001	412119.5	10.5	16.6	12.8
2002	4172252	10.1	15.6	-
2003	515281.7	10.6	17.3	11.5
2004	580505.6	10.2	17.2	5.4
2005	581615.8	8.2	15.7	2.3
2006	641285.0	8.0	15.5	8.1
2007	708072.5	8.0	15.0	2.5
2008	727413.1	7.0	13.5	-
2009	931349.1	10.1	15.2	21.1
2010	1015258.8	9.0	14.4	4.9
2011	1183216.1	8.6	14.0	11.6
2012	1421623.1	9.4	14.8	7.2
2013	1640006	10.7	15.7	8.2
2014	1771426	11.1	15.7	2.5
2015	1936379	12.0	16.5	7.6
2016	2034533	12.3	16.7	3.2
2017	2201551.1	11.7	15.3	1.3
2018	3281000.000	11.8	14.7	3.5
2019	3482000.000	12.4	16.2	2.7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :باشوش حميد "واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"، مجلة دفاتر بوادكسالعدد06، سبتمبر 2016، صص :17-20.

بيانات الديوان الوطني للإحصاء، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/tag 18 افريل 2021، 14:12.

من خلال الجدول 16 نلاحظ أن قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت ارتفاعا كبيرا بين سنتي 2000 و2019 حيث انتقلت من 346171.4 مليون دج لتحقق أعلى قيمة سنة 2019 ب3482000.000 مليون دج، وقد عرفت هذه القيمة في تزايد متواصل خلال كل سنوات الدراسة وهذا مؤشر جيد في الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات من خلال نسب القيمة المضافة فهي نسب معتبرة تتراوح بين 17% و13% لتسجل أعلى نسبة هي 17.3% سنة 2003، وأقل نسبة سنة 2008 ب13.5%حيث أن نسب هذه الأخيرة لم تتجاوز المجال بين أعلى نسبة وأقل نسبة.

في حين أن معدلات نمو القطاع الفلاحي شهدت تذبذبا كبيرا بالارتفاع والانخفاض وهذا راجع إلى كمية الامطار المتساقطة خلال سنوات الدراسة حيث سجل القطاع أعلى معدل نمو سنة 2013 ب8.2% وأقل معدل نمو سجله 2.3% سنة 2005.

وعموما يمكن القول أن القطاع الفلاحي حقق ارتفاعا طفيفا مقارنة مع القطاعات الأخرى ولكنه ليس بالارتفاع الذي يهدف إلى النهوض بالقطاع الفلاحي.

الشكل رقم 10: يوضح نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خارج قطاع المحروقات من الفترة 2000-2019

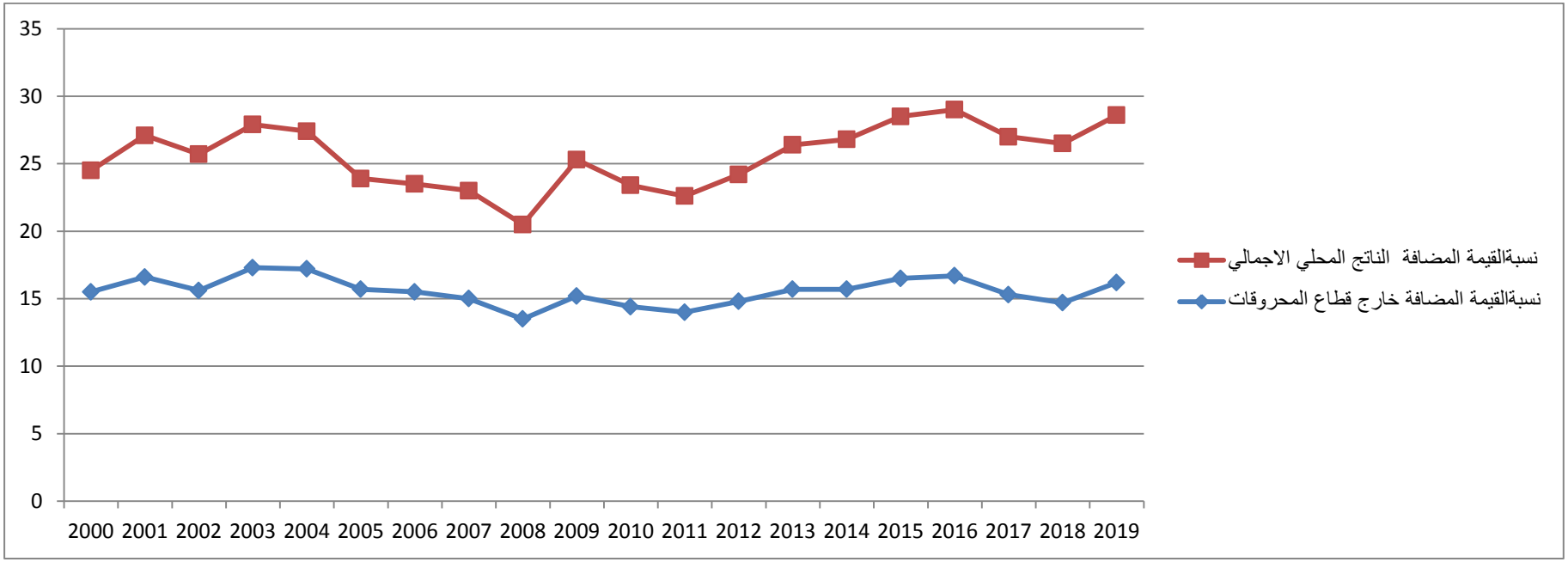

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-إحصائيات البنك الدولي، متاح على الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/ 11 ماي 2021، 10:06.

-الجدول رقم 16.

من هذا الشكل نلاحظ أن كل ارتفاع في نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي يتبعه ارتفاع في نسبة القيمة المضافة لناتج المحلي الإجمالي وهذا خلال الفترات 2000-2004تراوحت النسب بين 9%و10 %، و2013-2019 تراوحت النسب بين 10.7% و12.4%،ونفسر ذلك بأن القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي هي مجموع القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية الناشطة في الاقتصاد ،وبالتالي كل زيادة في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي تؤثر بالارتفاععلى القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، أما خلال الفترة 2010-2012 بلغت 9% ، 8.6%، 9.4% على التوالي ، فنلاحظ انخفاض في نسبة القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي رغم ارتفاع نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ،ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض نسبة القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي لذا لم تتأثر القيمة المضافة لناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة هذا القطاع في التجارة عن طريق عمليات التصدير والاستيراد ونتطرق إلى ذلك فيما يلي:

أولا: مساهمة القطاع الفلاحي زيادة الصادرات

تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا من المؤشرات الدالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات مصدرا أساسيا لجلب العملةالصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الفلاحية من إجماليالصادرات الكلية خلال الفترة 2000-2018.

الجدول رقم 17: تطور صادرات القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2019 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات الفلاحية	الصادرات الغذائية
2000	12596	111.2	34.7
2001	19133	151.9	28.6
2002	18420	126.9	43.7
2003	21479	143.7	51.5
2004	31713	163.1	68.0
2005	44482	164.5	78.1
2006	50586	164.6	105.4
2007	60174.4	180.855	138.4
2008	*53847.73	*221.78	*113.08
2009			
2010			
2011			
2012			
2013	65181.08	568.51	405.7
2014	68284.29	772.54	323.15
2015	2693000	1	193
2016	20040000	-	208
2017	2980000	-	22
2018	3378000	-	30
2019	35820000	250.000	407.82
المجموع	47600896.5	3020.585	2251.15

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-*بوعافية رشيد، عزاز سارة، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)"، المجلة الاقتصادية والمالية، العدد 07، افريل 2017، ص254.

-بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، "دور القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات (إنتاج التمور نموذجا)" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جوان 2018، ص414.

-المركز الوطني للمعلومات الإحصائيةوالجمركية (CNIS)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.commerce.gov.dz 10 ماي 2021، 17:22..

-وكالةالأنباء الجزائرية 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/tag ، 12 ماي 2021، 13:15.

-مديرية الدراسات والاستشراف للجمارك 2016-2017،https://www.commerce.gov.dz 10 ماي 2021 15:40.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في تخفيض الواردات

إن زيادة وتيرة الإنتاج الفلاحي الحيواني والنباتي تساهم في تغطية الطلب المتزايد على هذه المنتجات والسلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، لذا فالوقوف على حجم الواردات في القطاع الفلاحي ومقارنتها بالواردات الإجمالية للبلد يكون نظرة حول مدى قدرة الحكومة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وما مدى تبعيتها للخارج في حالة العجز في تحقيق الطلب الوطني، ويمكن توضيح هذه المساهمة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 18: تطور واردات القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2019 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الواردات الكلية	الواردات الفلاحية	الواردات الغذائية
2000	9152.2	2778.2	2178.1
2001	9940.3	3024.5	2198.1
2002	11968.6	3454.5	2506.1
2003	13533.1	3560.6	2600.6
2004	18231.7	4646.2	3334.3
2005	200476	4538.6	3956.9
2006	21274.4	4676.3	4103.3
2007	25992.3	5277	4873.6
2008	*37644.11	*7644.97	*5633.35
2009			
2010			
2011			
2012			
2013	55213.08	17517.58	8428.32
2014	58274.09	19409.38	9427.49
2015	1253.000	5270.00	7054.000
2016	1504.0000	3590.00	6114.000
2017	674	55	747
2018	410	35	838
2019	4193.0000	457.70	8070.000
المجموع	589733.78	85935.53	71393.16

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- * بوعافية رشيد، بوعزاز سارة، المرجع نفسه، ص :255.

-وزارة التجارة الجزائرية، احصائيات وحصائل، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.commerce.gov.dz 1 ماي 2021، 12:55.

-المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع للجمارك 2018-2019، متاح على الموقع الالكتروني:https://www.commerce.gov.dz 14 ماي 2021، 13:12.

نلاحظ من الجدول رقم 17 أن مساهمة القطاع الفلاحي في زيادة الصادرات للبلد من خلال الصادرات الفلاحية والصادرات الغذائية وهي نسب ضعيفة نسبيا حيث قدرت ب3020.585 مليون دولار للصادرات الفلاحية و2251.15 مليون دولار للصادرات الغذائية التي تعتبر أقل من الصادرات الفلاحية بقيمة 769.435 مليون دولار مقارنة مع الصادرات الكلية للبلد المقدرة بحوالي 47600896.5 مليون دولار.

أما من خلال الجدول رقم 18 فنلاحظ أنه كان للقطاع الفلاحي مساهمة في خفض واردات البلد من خلال الواردات الغذائية التي قدرت قيمتها ب71393.16 مليون دولار وهي أقل ب14542.37 مليون دولار من الواردات الفلاحية المقدرة ب85935.53 مليون دولار، كما نلاحظ إن الواردات الفلاحية والواردات الغذائية أقل بكثير من إجمالي الواردات الكلية البالغة حوالي 589733,78 مليون دولار.

من خلال الجدولين 17 و18 نتوصل إلى ان قيم صادرات القطاع الفلاحي أقل بكثير من قيم واردات القطاع الفلاحي أي ان تصدير الجزائر لمنتجات القطاع الفلاحي نحو الخارج ضعيف جدا ولا يغطي تكاليف استيراد المنتجات الفلاحية، وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على تصدير المحروقات بالدرجة الأولى طول مدة فترة الدراسة الممتدة من 2000-2019.

أما فيما يخص تطور الصادرات والواردات الفلاحية خلال الفترة 2000-2019 يتضح لنا أن حجم الواردات الفلاحية أكبر بكثير من حجم الصادرات الفلاحية حيث تسجل الواردات الفلاحية أعلى قيمة بسنة 2014 بمبلغ قدره 19409.38 مليون دولار وأدنى قيمة سنة 2018 ب35 مليون دولار، عكس الصادرات الفلاحية التي سجلت أكبر قيمة بحوالي 772.54 سنة 2014 وأقل قيمة بداية من 2015 ب1مليون دولار وعدم تصدير في السنوات الثلاث الموالية (2016، 2017، 2018).

أما تطور الصادرات والواردات الغذائية خلال الفترة 2000-2019، فنلاحظ أن حجم الواردات الغذائية يسجل مبالغ مالية أكبر من الصادرات الغذائية حيث سجلت أكبر قيمة سنة 2014 بحوالي 9427.49 مليون دولار واقل قيمة ب747 مليون دولار سنة 2017 خلافا للصادرات الغذائية التي سجلت ادنى قيمة سنة 2017 ب22 مليون دولار و أعلى قيمة ب407.82 مليون دولار سنة 2019.

وفي الاخير يمكن القول ان ارتفاع الصادرات لم يحقق الهدف من السياسة الفلاحية المنتهجة وذلك عن طريق رفع الصادرات وتخفيض الواردات، وأن استيراد المواد الغذائية والفلاحية أكبر من تصدير المواد الفلاحية والغذائية.

المطلب الرابع: المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر

تتميز الفلاحة الجزائرية في مجال الغذاء خصوصا بحالة من التدهور، ففي مجال الفلاحة النباتية تعرف الحبوب على أنها الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري نقصا واضحا في الكميات المنتجة مما شكل مشكلة اقتصادية كبيرة تجلت من خلال استيراد كميات كبيرة لسد العجز في تلبية الإحتياج الوطني من الحبوب خاصة القمح، وقد عرفت فاتورة واردات الحبوب ارتفاعا مستمر خلال فترة 2001-2015 ؛وإذا قارنا بين الفترة 2001-2004 والفترة 2005-2009 نلاحظ أن فاتورة استيراد الحبوب منخفضة نسبيا خلال فترة 2001-2004 مقارنة مع 2005-2009 حيث انخفضت فاتورة الاستيراد الخاصة بالحبوب سنة 2009 بحوالي 1069.22مليون دج مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع إلى إرتفاع إنتاج الحبوب في الجزائر سنة 2009 مسجلا أعلى مستوى ب61.23 مليون قنطار، بالرغم من هده الحصيلة إلا أنه لم يعفي الدولة الجزائرية من اللجوء إلى الخارج ويبقى إنتاج الحبوب في الجزائر عاجز عن تلبية الطلب الوطني[1].

والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] رحال فاطمة، طويل حدة، مرجع سابق الذكر، ص :110.

الجدول رقم 19: معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الجزائر للفترة (2001-2014)

المجموعات السلعية	2001-2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الحبوب	30.46	33.62	33.83	16.02	39.88	36.48	31.96	34.2	39.57	21.65
البطاطا	93.74	95.94	88.22	96.93	95.48	96.68	97.15	96.4	98.52	97.44
البقوليات	23.17	21.39	20.79	17.69	26.86	25.99	27.68	32.3	34.02	32.78
الخضر	99.60	99.26	99.72	99.72	99.65	99.70	99.73	99.6	99.74	99.80
الفواكه	91.34	92.07	90.70	90.70	89.78	90.65	91.47	91.8	93.03	89.97
الزيوت والشحوم	8.05	7.07	6.21	6.21	12.12	6.15	13.30	8.0	14.03	8.03
اللحوم	89.38	83.15	86.71	86.71	88.13	89.92	90.50	90.6	93.05	90.13
الاسماك	88.99	89.13	90.40	90.40	83.53	84.51	77.47	79.6	81.67	71.35
البيض	98.51	98.98	99.91	99.91	99.74	99.80	99.80	99.8	99.9	100
الالبان ومنتجاتها	43.87	40.44	42.64	42.64	46.50	51.06	52.90	51.6	63.17	50.48

المصدر: شيخاوي سهيلة، "السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة مابين (1980-2016)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بنباديس-مستغانم، 2018-2019، ص:105.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تعرف ثلاث مجموعات حسب درجة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية[1]:

1. مجموعة غذاائية ذات معدلات إكتفاء ذاتي منخفضة: والتي تعرف نسب استيراد عالية وتقل نسبة الإكتفاء الذاتي فيها عن 50% وتضم كل من الحبوب وجملة الزيوت والشحوم والبقوليات؛ حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنمجموعة الحبوب تعاني من نقص في الإكتفاء رغم أنها مادة أساسية للغداء وذات نمط استهلاكي واسع حيث تشهد تذبذبا طول فترة الدراسة فقد سجلت أكبر نسبة سنتي 2019 و2013 ب39.88% و39.57% على التوالي وأدناها في سنة 2008 قدرت ب16.02%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع الكميات المنتجة واستمرار ارتفاع قيمة العجز التجاري أي أن الجزائر تستورد الحبوب بكميات كبيرة نظرا لقصور الفلاحة الجزائرية عن تلبية الطلب المحلي، أما عن البقول الجافة فقد أخذت معدلات الاكتفاء الذاتي بها منحا تصاعديا نسبيا حيث بلغت النسبة 20.79% سنة 2007 لترتفع في السنوات التي تليها حتى بلغت 32.78% سنة 2014 أي بعدل نمو قدره 57.67%،وهذا راجع إلى ملائمة الظروف المناخية إلا أنها تبقى نسبة قليلة، أما عن مجموعة الزيوت والشحوم فالجزائر تشهد عجزا في هذه المواد وتوضح النسب في الجدول مدى تبعية الجزائر للخارج في هذه المواد.
2. مجموعة غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسط: يتراوح بين 50% و80%وتشمل هذه السلع الحليب ومشتقاته والأسماك،والملاحظ أن مجموعة الألبان ومنتجاتها شهدت تذبذبا طفيف في نسبة الاكتفاء الذاتي حيث بلغت أدنى نسبة 40.44%سنة 2006 ومن ثم بدأت النسبة بالارتفاع إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2013 بنسبة 63.17%نظرا للاهتمام الذي أولته الدولة بفرع الحليب بدعم الفلاحين،إلا أنها لم تتمكن من تحقيق نسبة كافية تغنيها عن الاستيراد،وبالنسبة للأسماك فقد سجلت معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة خلال فترة 2001 إلى 2008 حيث وصل بها المعدل إلى 90.40% لتعود بالانخفاض تدريجيا حتى سنة 2014 بنسبة21.07%.
3. مجموعة غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة: وتضم مجموعة سلع الخضر والفواكه وجملة اللحوم والبيض، ويتبين لنا من الجدول أن جملة الخضر سجلت نسب اكتفاء ذاتي 99% وبقيت مستقرة خلال طول فترة الدراسة وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الإنتاج، أما فيما يخص الفواكه فقد تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي خلال سنوات الدراسة بين 89% و93% أي بنسب مرتفعة نسبيا وهذاراجعإلى البرنامج الوطني للتشجير المدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي ركز على تشجيع التشجير ما أدى إلى تحسين الإنتاجية.

[1] شيخاوي سهيلة،مرجع سابق الذكر، ص ص : 105-106.

فيمكن القول أن الجزائر مكتفية ذاتيا وأنها قادرة على رفع الإنتاج واستغلاله في فروع أخرى أو تصديره، ويمكن القول بأن الإنتاج الحيواني في تطور لكن إلا انه تطور لا يرقى إلى تحقيق أمن غذائي حقيقي لأن الجزائر لا تزال تعاني من تذبذب في إنتاجها الفلاحي السنوي وتفتقد لاستراتيجية محكمة لتنظيم سياسة الاستثمار الفلاحي .

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية لأثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي للجزائر خلال فترة 2000–2020،وقمنا بعرض وتحليل النتائج المتحصل عليهاانطلاقامن مجموعة من الجداول والاشكال من خلال مبحثين المبحث الأول بعنوان: اثر الدعم الحكومي على عوامل الانتاج والانتاج الفلاحي الجزائري والمبحث الثاني بعنوان: اثر الدعم الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الجزائري التي بدورها قسمت إلى مطالب ومن بين النتائج المتوصلإليها أن أثر لدعم الحكومي على القطاع الفلاحي أثر على عوامل الإنتاج الفلاحي والإنتاج الفلاحي؛حيث قام برفع مؤشراته لكنه ضعيف مقارنة بالأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وأن مساهمة القطاع الفلاحي لازالت ضعيفة بعيدة عن متطلبات السياسات الاقتصادية مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى.

خاتمة

خاتمة

يعتبر القطاع الفلاحي، احد القطاعات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، اذ تعتبر الفلاحة مصدر الرزق لمعظم السكان، فضلا عما يساهم به من دعم على المستوى الوطني، وتوفير الإمكانيات اللازمة لنمو وازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى، فبعد استرجاع السيادة الوطنية، عرف القطاع الفلاحي الجزائري وضعا متدهورا، دفع الحكومة إلى الانشغال بهذا القطاع؛ من خلال انتهاج جملة من الإصلاحات، تتمثل في المخططات والبرامج التنموية لتقديم مساعدات وتسهيلات لناشطين بالقطاع الفلاحي، إضافة إلى مواكبة التطورات الحاصة في العالم الخارجي.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانبين النظري والتطبيقي اختبار فرضيات الدراسة والحكم عليها بالنحو التالي:

الفرضية الأولى: التي مفادها "خضوع القطاع الفلاحي لعدة إصلاحات منذ الاستقلال ودخول الاقتصاد الجزائري اقتصاد السوق".

يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية لأن الحكومة انتهجت عدة إصلاحات منذ الاستقلال بداية بمرحلة التسيير الذاتي 1962-1982 وصولا إلى برامج الدعم الحكومي الفلاحي من 2000-2019 ودخول الجزائر لاقتصاد السوق في سنة 1990 ضمن برنامج الإصلاح الموجه للقطاع الفلاحي.

الفرضية الثانية : التي مفادها "لسياسات الدعم الحكومي أثر على تحسين عوامل الإنتاج والإنتاج في القطاع الفلاحي".

تم تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال الاحصائيات التي تناولناها في الدراسة حيث كان لهذه السياسات دور كبير في تطوير عوامل الإنتاج وزيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي.

الفرضية الثالثة : والتي مفادها "عدم قدرة الجزائر على النهوض بالقطاع الفلاحي رغم الدعم المالي المقدم له في إطار البرامج التنموية".

وتم التأكد من صحة هذه الفرضية حيث ان القطاع الفلاحي لازال يعاني عجزا بدليل تزايد فاتورة الواردات الفلاحية التي بلغت حوالي 85935.53 مليون دولار مقارنة بالصادرات الفلاحية التي قدرت

ب3020.585 مليون دولار خلال الفترة 2000-2019 وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكون الدولة تهتم بالقطاعات ذات الإنتاجية السريعة.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. القطاع الفلاحي في الجزائر يتطلب الدعم بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي مع إعطاء الأولوية له.
2. تتميز الجزائر بجملة من المقومات؛ التي تؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي، عند الاستغلال الأمثل لها.
3. جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004، من اجل زيادة تطوير فعالية القطاع الفلاحي؛ من خلال مساهمته في تعزيز الأمن الغذائي وتثمين كل الموارد الفلاحية.
4. يختلف القطاع الفلاحي عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ من حيث التعقيد في الإنتاج والتوزيع مما يجعله يحظى بأهمية كبيرة خاصة أنه المصدر الرئيسي للغذاء.
5. يمكن تقييم برامج الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال فترة 2000-2019 على انها خطوة إيجابية بالنسبة للفلاحة الجزائرية من خلال الإضافة التي قدمتها هذه السياسة فيما يخص مختلف الشعب الفلاحية.
6. جاء البرنامج الخماسي 2015-2019 كخارطة طريق تسعى وزارة الفلاحة لتطبيقها من اجل الوصول إلى اهداف محددة في مطلع 2020.

ثالثا: توصيات الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن ان تكون كإضافة لتحسين برامج الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر وتتمثل في:

- ✓ استغلال الراضي الصالحة للفلاحة والتوسع فيها من خلال استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والجنوب.
- ✓ زيادة التعمق في الإصلاحات المنتهجة لتطوير للقطاع الفلاحي ولمعالجة المشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحي.

- ✓ وضع جهاز مراقبة لأموال الدعم وتتبع مسارها منذ البداية حتى النهاية لاستفادة الفلاح منها ولابد ان تمتاز العملية بالشفافية والوضوح وذاك بضمان استفادة الأطراف الحقيقية منها وضمان أن هذا الدعم وجه لتحقيق أهدافه والاغراض التي وضع من أجلها.
- ✓ إقامة برامج ومراكز التوعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.
- ✓ إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج فلاحي.

رابعا: افاق الدراسة

أثناء دراستنا لهذا البحث اثار انتباهنا العديد من المواضيع يمكن ان تكون بحوث مستقبلية من بينها:

- ✓ دور سياسات الدعم الحكومي في رفع رأس مال القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ✓ دور برامج التطور الفلاحي والتجديد الريفي في ظل السياسة الحالية.
- ✓ دراسة قياسية لمحددات العمالة الفلاحية في الجزائر.
- ✓ أثر البحوث العلمية ومراكز التكوين الفلاحية في المجال الفلاحي.

قائمة المراجع

اولا :المراجع باللغة العربية

1. الكتب
2. احمد أبو اليزيد الرسول، سامح محمد شهاب، "مبادئ الاقتصاد الزراعي"، بدون طبعة، الإسكندرية، 2018.
3. إسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية نظريات، نماذج استراتيجيات"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012.
4. جواد سعد العارف، "التخطيط والتنمية الزراعية"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
5. جواد سعد العارف، "الاقتصاد الزراعي"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان، 2010.
6. علي جدوع الشرفات، "مبادئ الاقتصاد الزراعي"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
7. عنبر إبراهيم شلاش، "التسويق الزراعي"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2012.
8. فؤاد بن غضبان، "التنمية المحلية ممارسات وفاعلون"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
9. محمد محمود إبراهيم الديب، "الجغرافيا الاقتصادية"، الطبعة الخامسة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1986.

2. الرسائل والأطروحات

1. أعموري كلثوم، بوسنة نادية، "برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأثره على التنمية الفلاحية دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار (2009-2015)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة احمد دراية-ادرار-الجزائر، 2016-2017.
2. إيمان معوش، نسيمة بورحلة، "واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر" دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين سام، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة اكلي محند أولحاج-البويرة، 2014-2015.
3. بسمة زبيحة، "تقدير الطلب على العمل للقطاع الزراعي 1990-"2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017.

4. بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، "تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر"، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية والريفية، "وكالة عبان رمضان 462"–البويرة–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة اكلي محند أولحاج –البويرة، 2018–2019.
5. بن لحبيب طه، "أثر الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتج القمح"، رسالة ماجيستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2011–2012.
6. خديجة حساين دواجي، "دراسة تحليلية للبرامج التنموية وآثارها على العمالة بالجزائر خلال الفترة 2001–2014"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014–2015.
7. خديجة عياش، "سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر" دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000–2007، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3، 2010–2011.
8. خديجة مراحي، "واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية الحديثة للجزائر" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، ام البواقي وكالة سوق نعمان 331، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وتأمينات المخاطر، جامعة ام البواقي، 2015–2016.
9. دندن فتحي حسن، "تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000–2014" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة عبد الحميد مستغانم، 2015–2016.
10. ربيع ضيفة، سعودي سارة، "انعكاس سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2005–2018"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019–2020.
11. رياض طالبي، "دراسة تحليلية لأثرإستراتيجية التنمية الفلاحية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة اعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016–2017.
12. زاوي بومدين، "التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر مقاربة كمية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2013–2016.
13. زكرياء جرفي، "أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000–2018"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019–2020.

14. زهية قرامطية، "محاولة تقييم سياسات دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحاتالألفية الثالثة حالة الجزائر"، طالبة دكتوراه، جامعة البليدة 2.
15. زهير عماري، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
16. سفيان أرفيس، "تقييم التمويل البنكي للقطاع الفلاحي" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016.
17. سفيان حنان، "السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه إدارةأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019-2020.
18. سلطانة كتفي، "تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005في ولاية قسنطينة التقييم والنتائج"، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم الهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة 2005-2006.
19. سالم ميساوي، عبد القادر قصاب، "الامتياز وبرنامج الدعم الفلاحي (واقع وآفاق)"، دراسة حالة مشروع منطقة القاعدة بالإدريسية ولاية الجلفة، مذكرة تخرج لنيل شهادة تقني سامي فلاحة تخصص زراعة خضروات، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بمسعد، مركز التكوين المهني والتمهين بالإدريسية، 2008.
20. شويخي هناء، " آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر،دراسة تحليلية وتقيمه"،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
21. شيخاوي سهيلة، "السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين 1980-2016"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة،جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2018-2019.
22. عبد الله قلاوز هواري، "إدارة شبكة الإمداد في القطاع الزراعي دراسة حالة ولاية مستغانم"،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص الإمداد والنقل الدولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018.

23. عائشة سلمة كيحلي، حدة فروحات، "مساهمة سياسات الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-"2016، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 03، 31 ديسمبر 2017.

24. عمر مشري، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة ولاية ادرار)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة احمد دراية أدرار-الجزائر-2016-2017.

25. فردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

26. فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصادي جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

27. كاهنة سعودي، "آفاق تطبيق القرض الرفيق في الجزائر"،دراسة حالة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة مشداله (460)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم والتسيير، تخصص إدارة مالية،جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2018-2019.

28. كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، "إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2000-2019"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسة متوسطية مقدمة لقسم العلوم السياسية بجامعة العلوم محمد معمري تيزي وزو، 2017-2018.

29. لخميسي الواعر، "البيع بالإيجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر" دراسة حالة BADRوDSAام البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية والبنوك،جامعة أم البواقي،2014-2015.

30. لخميسي الواعر، "دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر"، دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2018-2019.

31. مدني لخضر، "تطور السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية حالة فرع الحبوب بالمنطقة المتوسطية 1990-2012"، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

32. نور محمد لمين، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات"، دراسة حالة-ولاية تيارت، مذكرةتخرج لنيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012.

33. مصطفى سالت، "التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، تخصص اقتصاد زراعي جامعةمحمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

34. هيشر احمد التيجاني، "مدى مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حسب الانتاج وحسب الاستغلال للفترة 1974-2014"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير، فرع اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.

3. الملتقيات

1. جدي عبد الحليم، شرياق رفيق، "التدابير والإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها وعرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعيإلى الاقتصاد المتنوع"، مداخلة بعنوان إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي، جامعة 8ماي 1945، دون سنة نشر.
2. ربيع بوعريوة، "أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مداخلة الملتقى الوطني الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يومي 24-25 ماي 2017، جامعة احمد بوقرة بومرداس.

4. المجلات

1. احمد باشي، "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد 02،جامعة الجزائر، 2003.
2. احمد سواهلية، ادم رحمون، واخرون، "تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني"، دراسة حالة الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، 15 جوان 2018.
3. أمال بن صويلح، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر"، حوليات الجامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الأول، افريل 2018.
4. ابتسام حاوشين، "السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها لتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 06.
5. إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، "تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر في الفترة 1990-2017"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، 2018.

6. باشوش حميد، "واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"، مجلة دفاتر بودكس، العدد 06، سبتمبر 2016.
7. بدر الدين طالب، سلمى صالحي، "واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015.
8. بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، "دور القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات (إنتاج التمور نموذجا)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جوان 2018.
9. بوعافية رشيد، عزاز سارة، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، المجلة الاقتصادية المالية، افريل 2017.
10. توفيق تمار، عز الدين عبد الرؤوف، "التمويل العمومي للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"،مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019.
11. جمال جعفري، العجال عدالة، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018.
12. حنصال أبوبكر، بن أحمد السعدية، "إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منضور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، الرقم 07، 2018.
13. رحال فاطمة، طويل حدة، "دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019.
14. زاوي بومدين، سليمان براضية، "سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، سبتمبر 2017.
15. زكرياء جرفي، "أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر"، دراسة قياسية للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج ARDL، مجلة افاق علمية، المجلد 12، العدد 01، 8 جانفي 2020.
16. زكرياء جرفي، امنة سفيان، وسيلة السبتي، "دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017"، مجلة التكافل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، مارس 2020.

17. زهير صيفي، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر"، حالة ولاية البرج assiutjagric, n04, 2014

18. سالم أقاري، "الاثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 2009-2018"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية دورية دولية علمية محكمة، المجلد 03، العدد 09، جانفي 2020.

19. سعيج منيرة، محفوظ مراد، "البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017"، مخبر الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، 2017.

20. سفيان خير الدين، معطى الله عمراني، "محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة 2000-2013"، مجلة الحقيقة، العدد31.

21. سي محمد كمال، بن حبيب عبد الرزاق، "تقديرات اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، دفاتر MECAS رقم 02، 2019.

22. سليمان بلعور، لخميسي الواعر، "دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 20009-2014 لتعزيز رأس مال القطاع الفلاحي الجزائري"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05.

23. صادق الهادي، عمار عمري، "قطاع الفلاحة في الجزائر، مفارقة وفرة المواد والامكانيات، وضعف الأداء، محدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني، 2000-2016"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 30 (02)، دون سنة نشر.

24. عبد الحميد بوحومة، "الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، منذ 1988 وأثارها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006.

25. عمر بسعود، ترجمة علي عبد القادر شرشال، "الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبيرالية 1963-2002"، المجلة الالكترونية انسانيات، بدون سنة نشر.

26. غردي محمد، نصر الدين بن نير، "تطور السياسات الفلاحية في الجزائر، أهم النتائج المحققة منها"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10.

27. فاتح حركاتي، "السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، الجزء 2، ديسمبر 2017.

28. فاروق أهناني، رابح لعروسي، "استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 09، العدد 02، 2 جوان 2018.

29. كريمة قرابسي، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، 2019.

30. محمد لمين علوان، حليمة عطية، "قراءة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري"، دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2016.

31. مريني بن علبة، حليمة قليل، "القطاع الزراعي كبديل اقتصادي في الجزائر"، مجلة المعرفة، 05 نوفمبر 2020.

32. محمد عبد الكريم، منهل العقيدي، "سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية"، دراسة قطرية المنظمة العربية، التنمية الزراعية، بغداد، العراق 2008.

33. محمد سهري غيلان، "دور القطاع الزراعي في سياسة التنويع الاقتصادي للعراق"، مجلة الجامعة كربلاء العلمية، المجلد 05، العدد 02، العراق حيزران 2007.

34. نورة منصوري، "معالجة أزمة القطاع الفلاحي في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 15، دون سنة النشر.

35. هدى بن محمد،"عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية سياسة الاقتصاد، العدد 05، يناير 2020.

36. وداد طالبي، "دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، دراسة فترة 2000-2008"، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 31ديسمبر 2020.

5. التقارير والتصريحات

1. أطلس العالم الجزائر والعالم، الجزائر والمغرب العربي.
2. احصائيات البنك الدولي.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إشكالية التنمية الفلاحية الدورة الرابعة عشر 2000.
4. الديوان الوطني للإحصاءات.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الاول من سنة 2000، الدورة السادسة عشر 2000.
6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني 2001.
7. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتيازات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 1998.
8. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2000.

9. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2001.
10. تيجاني بشير تهيئة التراب الوطني في أبعاد القطرية.

6. المواقع الالكترونية

1. Ar.m.wikipedia.org.Algérie. 04mai 2021, 11 :39.
2. بيانات البند الدولي على الموقع الالكتروني 02 mai 2021, 10:45https://date.albankaldawbi.org
3. https://www.fao.org/faostar/ar/#data/ol, 29 mai 2021, 12:53
4. madrp.gov.dz, 06 mai 2021, 11:30
5. Mawdoo3.com. 4 mai2021, 12:53.

6. بيبي نبيل، السياسات الفلاحية في الجزائر، متاحةعلى الموقع الالكتروني sites.google.com, 18 avril 2021, 13:24

7. www.edrabai.com. 4 mai 2021, 13:00

8. المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع للجمارك 2018-2019، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.commerce.gov.dz 14 ماي 2021، 13:12.
9. المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.commerce.gov.dz1 10 ماي 2021، 17:22.
10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.aoad.org/statbook35.htm 15 افريل 2021، 12:11.
11. الموسوعة المدرسية 2013/11/25متاح على الموقع الالكتروني: 30 avril 2021, /10:33 https://encysco.blogspot.com
12. عبد القادر حليمي، "جغرافية الجزائر" https://ar.m.wikipedia.org 15 افريل 2021، 13:58.
13. خلية الإصغاء والتوجيه متاح على الموقع الالكتروني: http://madrp.gov.dz/ar 05 ماي 2021، 16:43.
14. مديرية الدراسات والاستشراف للجمارك 2016-2017، 15:40، 10 ماي 2021، https://www.commerce.gov.dz
15. وزارة التجارة الجزائرية، احصائيات وحصائل، متاح على الموقع الالكتروني: 12:55، 1 ماي 2021، https://www.commerce.gov.dz/.

16. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/tag 20 افريل 2021، 12:11.

17. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2018متاح على الموقع الالكتروني: http://madrp.gov.dz/ar 6 ماي 2021، 14:30.

18. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، احصائيات مأخوذة من مديرية الإحصاء ونظم المعلومات، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QA، 14 ماي 2021، 12:22.

19. وكالة الأنباء الجزائرية 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/tag ، 12 ماي 2021، 13:15.

20.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

1. Alboransea,"encylopedia of earth, eds.p.saundry f c.j.cleveland national council of science and the environment 19 janveir 2018.
2. Algérien.madr, "note au walis relative au suivi évaluation des programmes de développement agricole et rural", aout2000.
3. Bourichaouki, "les politique de développement agricole le cas de l'Algérie «impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique»"thèse de doctorat ; science de gestion, oran, 2011.
4. Benallalbelkacem ,Zoubidamohsin, belhiayamina, "le développement du secteur agricole, facteur de croissance économique et de l'emploi en Alegria cours de la période (2001-2016)" revue international des sciences gestion, numéro 3 ; avril 2019.
5. DjafriDjamal, abdeuiIdriss ,"the reality of the agriculturalsector in Algeria", econometric study during the period (1990-2014), journal of economic growth and entrepreneurship vol 3n01 2019.
6. Mezellefsouad, "mechanisms for promoting the agricultural sector to achieve economic development in Algeria", a comparative analytical study with morocco during the period (2000-2017), phd thesis third phase, devision economic sciences, specialty: economic and financial studies, zianachour university of djelfa, 2019-2020.

7. Ministre de l’agriculture et du développement rural, statistiques agricoles, 1999-2017.
8. Ministre des finance, direction général des politiques publcs mécanismes de subrentions, document interne date le 14 avril 2020
9. Political map of Algeria www nationsonline org retrived 5-6, 2018 dited
10. Ons: l'Algérie en quelques chiffres
11. World trade report, subsidies tards and the wto, 2006